

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٥

الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فونغونوريكيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.
البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

عندما تكون هناك مقترحات متعددة موصى بها في تقرير للجنة، ينبغي الإدلاء ببيانات تعليل التصويت قبل التصويت على أي منها أو جميعها في مداخلة واحدة، ويعقب ذلك البت فيها جميعا، واحدا تلو الآخر. وبعد ذلك، ستتاح أيضا فرصة للإدلاء ببيانات تعليل التصويت بعد التصويت على أي منها أو جميعها في مداخلة واحدة.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنبت فيها بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم تخطر الأمانة العامة مسبقا بخلاف ذلك. ولذلك، أمل أن نتمكن من الشروع، من دون تصويت، في اعتماد التوصيات التي اعتمدت بدون تصويت في اللجنة.

أدعو الأعضاء أولا إلى توجيه انتباههم إلى تقرير اللجنة عن البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/76/516)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد أوضحت الوفود موافقها بشأن توصيات اللجنة في اللجنة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذا، إن لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على

تعليقات التصويت أو المواقف. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



كرواتيا؛ و ميتسورو كيتانو، ممثل اليابان؛ إيهور هوميني، ممثل أوكرانيا؛ وتوماس أنتوني ريباش، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أو إعادة تعيين سيد ياور علي، وفولوغو كاوني بوغاتسو، وباسمينكا دينيتش، وإيهور هوميني، و ميتسورو كيتانو، وتوماس أنتوني ريباش، أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ج) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/76/518)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الأعضاء الآن إلى توجيه انتباههم إلى تقرير اللجنة عن البند الفرعي (ج) من البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات"، الصادر بوصفه الوثيقة A/76/518. توصي اللجنة في الفقرة ٤ (أ) من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة إعادة تعيين الأمين العام لكيكو هوندا، ممثل اليابان، عضوا منتظما في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تأكيد إعادة تعيين الأمين العام لكيكو هوندا عضوا منتظما في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٤ (ب) من التقرير نفسه، توصي اللجنة أيضا بأن تقر الجمعية العامة إعادة تعيين الأمين

أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية"، الصادر بوصفه الوثيقة A/76/516. توصي اللجنة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة أو تعيد تعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢: إيف إريك أهوسوغبيمي، ممثل بنن؛ وأمجد قائد الكيم، ممثل اليمن؛ وماكيسي كينكيلا أوغوستو، ممثل أنغولا؛ وشارون برينين - هابلوك، ممثلة جزر البهاما؛ وجاكوب شمبيلفسكي، ممثل بولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أو إعادة تعيين إيف إريك أهوسوغبيمي، وأمجد قائد الكيم، وماكيزي كينكيلا أوغوستو، وشارون برينين - هابلوك، وجاكوب شمبيلفسكي أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/76/517)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الأعضاء الآن إلى توجيه انتباههم إلى تقرير اللجنة عن البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات"، الصادر بوصفه الوثيقة A/76/517. توصي اللجنة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة أو تعيد تعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢: سيد ياور علي، ممثل باكستان؛ وفولوغو كاوني بوغاتسو، ممثل بوتسوانا؛ وباسمينكا دينيتش، ممثلة

(هـ) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية**تقرير اللجنة الخامسة (A/76/520)**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الأعضاء الآن إلى توجيه انتباههم إلى تقرير اللجنة عن البند الفرعي (هـ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية"، الصادر بوصفه الوثيقة A/76/520. توصي اللجنة، في الفقرة ٧ (أ) من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة أو تعيد تعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢: كلوديا أنجيليكا بوينو ريناغا (المكسيك)؛ سبيريديون فلوغايتيس (اليونان)؛ كاجي ميساكو (اليابان)؛ جيفري ماونتس (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ شونا أولني (كندا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أو إعادة تعيين كلوديا أنجيليكا بوينو ريناغا وسبيريديون فلوغايتيس وكاجي ميساكو وجيفري ماونتس وشونا أولني أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٧ (ب) من التقرير نفسه، توصي اللجنة أيضا بأن تعين الجمعية العامة بوغوسلو وينيد (بولندا) نائبا للرئيس لفترة أربع سنوات، رهنا بتمديد مناظر لفترة عضويته في لجنة الخدمة المدنية الدولية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين بوغوسلو وينيد نائبا للرئيس لفترة أربع سنوات، رهنا بتمديد مناظر لفترة عضويته في لجنة الخدمة المدنية الدولية؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

العام لمكي تال، ممثل مالي، عضوا مخصصا في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار قرار الأمين العام بإعادة تعيين مكي تال بصفته عضوا مخصصا في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

(د) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات**تقرير اللجنة الخامسة (A/76/519)**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنتظر الجمعية العامة بعد ذلك في تقرير اللجنة عن البند الفرعي (د) من البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات"، الصادر بوصفه الوثيقة A/76/519. وتوصي اللجنة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الرئيس الأول لديوان المحاسبات الفرنسي عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الرئيس الأول لديوان المحاسبات الفرنسي عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يُبين استعراض نزيه لممارسات مجلس الأمن أن أوجه القصور المتزايدة فيه أدت إلى أزمة في الشرعية والمصادقية، فضلا عن تقويض الثقة فيه بشكل خطير، مما يجعل إصلاحه أمرا أساسيا. ويجب أن يكون الهدف النهائي لإصلاح مجلس الأمن هو التصدي لجميع تحدياته وأوجه قصوره الحالية وتحويله إلى هيئة تمثيلية حقيقية وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وقبل كل شيء، إلى هيئة قائمة على القواعد. وبينما نؤيد توسيع المجلس كوسيلة لمعالجة أوجه عدم المساواة القائمة في تمثيله للمناطق، فإننا لا نعتبر ذلك غاية في حد ذاته. وفي الوقت الراهن، تركز الجهود المبذولة في معظمها على توسيع المجلس وتعتبره مساويا لإصلاحه وجعله أكثر كفاءة. ولكن هذا لا يمكن أن يستمر إذا كان يعني إهمال قضايا أخرى أو التقليل من أهميتها. ومهما كانت أهمية مسألة توسيع المجلس، فإنها ينبغي أن تظل مجرد هدف من الأهداف العديدة للإصلاح. ومن المؤكد أن تحسين آليات عمله والمساءلة وضممان اتخاذ جميع قراراته بما يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يقل أهمية عن توسيعه. وينبغي النظر إلى إصلاح المجلس على أنه عملية شاملة يجب فيها التعامل مع جميع المسائل الأساسية الخمس قيد النظر على قدم المساواة ومناقشتها مناقشة مستفيضة ومعالجتها كمجموعة متكاملة لأنها مترابطة، وهي تُعتبر، مُجمعة، أكبر من مجموع أجزائها. ولذلك، يجب تجنب النهج الانتقائية.

وترى إيران أن ضمان التمثيل العادل في المجلس بعد توسيعه أمر حيوي وتؤمن إيماننا راسخا بأنه لا يمكن تحقيقه إلا بضمان التمثيل

الجغرافي. وللغرب حاليا وجود وتأثير قويان في المجلس. ويتمتع ثلاثة من أعضائه بحق النقض، في حين أن المناطق الرئيسية الأخرى ممثلة تمثيلا ضعيفا من حيث العدد والامتيازات، بما في ذلك حق النقض. وهذا يعني أن هناك عدم مساواة بين المناطق. وهناك أيضا العديد من الدول داخل منطقة ما لم تتح لها قط فرصة أن تصبح عضوا في المجلس، في حين أن هناك دولا في نفس المنطقة انضمت لعضويته لمدد تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٢ سنة. وهذا يعني أن هناك عدم مساواة داخل مناطق بعينها.

ولذلك، يجب معالجة أوجه عدم المساواة القائمة بين المناطق وداخلها على حد سواء، لأنها جميعا ضرورية ومتكاملة. ويكتسي ذلك أهمية حيوية بالنسبة لـ ١٠٣ دول، منها ٦٣ دولة لم تنضم إلى عضوية المجلس قط و ٤٠ دولة حصلت على فترة عضوية واحدة فقط خلال السنوات الـ ٧٦ الماضية. ومن الضروري أيضا كفالة التوازن الجيوسياسي والجغرافي في تشكيل مجلس موسع. وفي سياق ضمان التمثيل الإقليمي العادل، نؤيد تأييدا تاما التصدي للظلم التاريخي الذي لحق بالعالم النامي، ولا سيما أفريقيا. كما نؤيد تأييدا تاما ضمان تكافؤ الفرص لكل دولة داخل منطقة معينة. ويمكن القيام بذلك بوسائل منها، الحد من الفرص المتاحة للدول التي انضمت لعضوية المجلس على نحو أكثر تواترا، وبدلا من ذلك إعطاء الأولوية للدول التي لم تحصل قط على عضوية المجلس أو انضمت إليه لمدد أقل. ويمكن حتى أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل مثل السكان والقوة الاقتصادية والمكانة الإقليمية لتحقيق هذه الغاية. والإصلاح الذي لا يخدم مصالح سوى مناطق معينة أو عدد قليل من الدول أمر غير مقبول، ويجب الحرص كل الحرص على تجنب أي اقتراح من شأنه أن يزيد من تفاقم الاختلالات الحالية، أو يقلل من فرص الدول في أن تصبح أعضاء في المجلس، أو يتعارض مع مبادئ جوهرية مثل التساوي في السيادة بين الدول والمساواة في الحقوق أو الشفافية والمساءلة.

ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان إصلاح أساليب عمل المجلس بغية كفالة امتثال إجراءاته امتثالا تاما للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق

من المادة ٢٤ من الميثاق التي تلزم المجلس برفع تقارير سنوية أو خاصة إلى الجمعية العامة، حيث تمثل جميع الدول الأعضاء. والعلاقة بين المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق توضح أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف وفقا للقانون، وأن يتجنب القرارات التي تتجاوز حدود الصلاحيات، وأن يتصرف بمسؤولية وفي الوقت المناسب، وأن يظل مسؤولا أمام الدول الأعضاء. وينبغي ألا ينظر في المسائل التي لا تدخل في نطاق اختصاصه أو تلك التي ينيطها الميثاق بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ويجب عليه بصفة خاصة أن يكف عن التعدي على وظائف الجمعية العامة وسلطاتها.

ومن الناحية الإجرائية، نؤيد استمرار المداولات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، التي يجب أن تظل مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وبقيادة الأعضاء. إن اتخاذ قرارات متسعة أو تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لعمله سيأتي بنتائج عكسية، وينبغي ألا يتخذ أي قرار، إجرائي أو موضوعي، في أي مرحلة، إلا بتوافق الآراء. كما أننا لا نؤيد المفاوضات القائمة على النصوص في هذه المرحلة. وعلاوة على ذلك، فإن تغيير قواعد أو صيغة العملية أو طابعها غير الرسمي يبدو غير بناء ولذلك ينبغي تجنبه. ونحن على استعداد للإسهام بشكل نشط وبناء في أعمال المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد كارناهان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن المفاوضات الحكومية الدولية تظل أنسب محفل لمناقشة أي تغييرات في العضوية الدائمة لمجلس الأمن. وما زلنا منفتحين على أي شكل في ذلك الإطار ما دام الشكل يسمح بتوافق الآراء على نطاق واسع. إن الاتفاق الواسع النطاق على المفاوضات الحكومية الدولية هو السبيل الوحيد لنجاح الإصلاح في نهاية المطاف. وكما ذكرنا من قبل، لا تزال الولايات المتحدة منفتحة، من حيث المبدأ، على إجراء توسيع في عضوية مجلس الأمن للأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. ونعتقد أنه يجب أن يتم ذلك بطريقة لا تقلل من فعالية مجلس الأمن أو كفاءته، ولن تؤدي إلى تغيير حق النقض أو توسيع نطاقه. نوصي بالنظر بعناية في قدرة

الأمم المتحدة. وينبغي ألا تتجاوز قراراته السلطة أبدا، ولا ينبغي له أن يلجأ كثيرا أو على عجل أو بشكل مفرط إلى وظائفه بموجب الفصل السابع. وينبغي ألا تطبق تدابير الإنفاذ إلا كملاذ أخير. وقد أثار استخدام الجزاءات كأدوات فظة وعمياء تساؤلات أخلاقية أساسية عما إذا كان إلحاق المعاناة بالفئات السكانية الضعيفة وسيلة مشروعة للضغط على البلدان المستهدفة. إن بعض جزاءات مجلس الأمن في الماضي لم تؤدي إلا إلى معاقبة جماعية لأمة بأكملها دون تحقيق أي أثر إيجابي فعلي على صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، لا ينبغي أن تطبق الجزاءات إلا نادرا جدا، وبطريقة ذكية وهادفة، ومحدودة النطاق والمدة، وفقط عندما تستند جميع التدابير التي لا تتطوي على استخدام القوة المسلحة ويثبت حقا أنها غير كافية لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة أن يتمتع المجلس بعد إصلاحه عن النظر في الحالات التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والمسائل المتصلة بالشؤون الداخلية للدول. وينبغي أن يظل تحويل المجلس إلى هيئة خاضعة للمساءلة وقائمة حقا على القواعد أولوية عليا. وتشدد الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الميثاق على أن يعمل مجلس الأمن، لدى أدائه لواجباته، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وهذا يعني أن سلطاته ليست بلا حدود. إنه ليس فوق القانون ولا يمكنه التصرف بشكل تعسفي أو دون إيلاء الاعتبار الواجب للقانون الدولي. وبالمثل، وبموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤، أناطت الدول الأعضاء بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أن المجلس يتحمل مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية عن التصرف على نحو سليم ومسؤول، وأنه يجب على أعضائه أن يتخذوا قرارات لا تستند إلى مصالحهم الوطنية أو مصالح مجموعات الجغرافيا السياسية أو المجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها، بل إلى المصالح المشتركة لجميع أعضاء المنظمة. وينبغي ألا يستخدم المجلس أبدا كأداة لتحقيق المصالح وجداول الأعمال السياسية الوطنية.

والمجلس مسؤول أمام الدول الأعضاء التي يعمل بالنيابة عنها، ولذلك يجب أن يظل مسؤولا أمامها. وهذا هو سبب وجود الفقرة ٣

المشترك، بهدف رؤية أفريقيا ممثلة تمثيلاً كاملاً في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. واستناداً إلى ورقة العناصر التي أعدها الرئيستان المشاركتان، والتي أقرَّ بأنها توفر أساساً جيداً للمناقشة في منتدى المفاوضات الحكومية الدولية، لم يعد هناك أي شك في أن هناك اعترافاً ودعماً واسعاً للنطاق للموقف الأفريقي المشترك.

ولذلك فإن النقطة الثانية التي نطرحها هي أننا بحاجة إلى المضي قدماً انطلاقاً من ذلك الأساس وتعزيز التقدم الذي أحرز بالفعل. وقد عهد قادتنا، رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، إلى لجنة الاتحاد الأفريقي التي تضم عشرة رؤساء دول وحكومات، فضلاً عن الممثلين الأفارقة في الأمم المتحدة، بالترويج بنشاط لمصالح أفريقيا وتطلعاتها في عمليات إصلاح مجلس الأمن ومناقشتها والدفاع عنها. وهم يتوقعون منا أن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية ومطالبها المنصفة بأن يُرفع الظلم الذي لحق بها من الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة وتصحيحه باعتبار ذلك أولوية عليا. ويتطلب ذلك منا أن نبدأ مفاوضات قائمة على النص باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الالتزامات التي قطعت في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وفي رأينا أنه ليس أمامنا خيار من أجل الوفاء بالموقف الأفريقي المشترك، الذي يحظى بتأييد واسع، سوى البدء بمفاوضات قائمة على النص. ونعتقد أن رؤساء الدول الأفريقية سيرغبون في أن نجد سبلاً لتحقيق ذلك في إطار العمليات المنصوص عليها في الجمعية العامة.

وعندما احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزم رؤساء دولنا وحكوماتنا ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وقد أقرَّ الأمين العام في تقريره خطتنا المشتركة بهذا الالتزام، مشيراً إلى أنه

”بعد عقود من النقاش، تعترف اليوم أغلبية الدول الأعضاء بأن من الممكن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للقرن الحادي والعشرين، كأن يكون ذلك بتوسيع العضوية،

واستعداد أي عضو محتمل في المجلس للمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار قدرة أي دولة عضو على تحمل المسؤولية الكبيرة التي تتبع من عضوية المجلس.

إن مجلس الأمن أداة مهمة للتصدي لبعض التهديدات الملحة جدا التي تتهدد السلام والأمن الدوليين اليوم، ولكنه يخفق أحياناً في بلوغ الهدف المنشود. ويمكن أن يساعد توسيع المجلس بطريقة حسنة التنفيذ على تحديثه لكي يجسد على نحو أفضل الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين ويزيد من فعاليته.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة ملتزمين بهدف التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونشكر السيدة يوانا فرونيتسكا والسيدة علياء آل ثاني، الممثلتين الدائميتين لبولندا وقطر، على عملهما الشاق وقيادتهما بوصفهما منسقتين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الخامسة والسبعين. ونرحب بإعادة تعيين السيدة آل ثاني وتعيين الممثل الدائم للاندنمرك، السيد مارتن بيل هيرمان، رئيساً مشاركاً لها.

تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما على التوالي ممثلًا سيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة L.٦٩ (انظر A/PV.٣٣). وبالنسبة لجنوب أفريقيا، تحدد تلك البيانات ما نرمي إلى تحقيقه والكيفية التي نهدف بها إلى القيام بذلك، مما يظهر أن الجهاز يمضي قدماً بعد عقود من الركود.

ونود أن نشير إلى ثلاث نقاط رئيسية. بادئ ذي بدء، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه إذا أردنا أن نحقق التمثيل العادل في المجلس، فيجب أن نعالج على وجه الاستعجال افتقار أفريقيا إلى التمثيل الدائم، وتمثيلها الناقص في فئة عضوية المجلس غير الدائمة. وهذا الافتقار إلى التمثيل، بصرف النظر عن كونه غير عادل تاريخياً، يؤثر سلباً أيضاً على قدرة المجلس على معالجة مسائل السلام والأمن في القارة معالجة كافية. وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً للموقف الأفريقي

تؤيد جمهورية كوريا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/PV.33)، وأود الآن أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

لقد عملنا معاً بجد لسنوات من أجل الدفع قدماً بإصلاح مجلس الأمن. واستناداً إلى التقدم الذي أحرزناه حتى الآن، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نواصل السعي لبث حياة جديدة في جهودنا الرامية إلى تحقيق مجلس أمن أكثر تمثيلاً للقرن الحادي والعشرين، كما أشار الأمين العام في تقريره خطتنا المشتركة (A/75/982). إن التركيبة الحالية لمجلس الأمن تمثل الحالة الفريدة التي كانت قائمة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي جوهر الأمر، مُنح عدد قليل منهم امتيازاً دائماً استثنائياً باستخدام حق النقض ضد أي قرار يتخذه المجلس. ومع أنه ربما كانت هناك أسباب تبرر ذلك في وقت تأسيس الأمم المتحدة، فإنها اليوم معروفة جيداً بأنها مصدر عدم الكفاءة والشلل في المجلس في مواجهة النزاعات العديدة في جميع أنحاء العالم.

لذا فإن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن يجب أن يُساعد على التخفيف من حدة تلك المشاكل وأن يعكس التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في السنوات الـ ٧٥ الماضية. وعموماً، تقدّم التاريخُ نحو المثل العليا للديمقراطية بطريقة تحد من امتيازات القلة وتحد من مُد جميع السلطات، وهذا هو الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه إصلاح مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. ومن الناحية الواقعية، فإن فكرة إصلاحه بمجرد توسيع العضوية الدائمة التي هي إشكالية بالفعل لن يؤدي إلا إلى تضخيم أوجه القصور القائمة. فإذا كان من الصعب إلغاء مفهوم العضوية الدائمة في مجلس الأمن، يجب علينا على الأقل ألا نضيف أي أعضاء جدد من هذا القبيل. وأفضل طريقة لإصلاح المجلس هي زيادة نسبة أعضائه الذين يتغيرون بانتظام من جميع الأعضاء عن طريق الانتخابات في الجمعية العامة. وبزيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس، يمكننا أن نعزيز تمثيل طائفة واسعة من المجموعات المتنوعة، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة، من بين أخرى. ونعتقد

بما في ذلك بتحسين تمثيل أفريقيا، فضلاً عن اتخاذ المزيد من الترتيبات المنهجية لإسماع المزيد من الأصوات حول الطاولة." (A/75/982، الفقرة ١٢٧)

ولهذا فإن النقطة الثالثة التي نطرحها هي أن التأخير في إصلاح مجلس الأمن لن يساعدنا على تسخير الوسائل العالمية للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. كما أن التأخيرات لن تساعد في معالجة نقص التمثيل في المجلس حتى يتمكن من الوفاء بالتزامه بموجب الميثاق بالعمل المشروع باسم العضوية الأوسع للأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن خلال الدورة السادسة والسبعين من أن نأخذ ولاية المفاوضات الحكومية الدولية على محمل الجد وأن نبدأ المفاوضات، بالمعنى الكامل للمصطلح، بجدية وبنية حسنة. ولكي نُحرز تقدماً، يتعين علينا أن نتخذ أبسط الخطوات الأولى، مثل وجود أساس ما للتفاوض عليه. وستشارك جنوب أفريقيا بنشاط في تلك العملية تحت القيادة القادرة للرئيس، وستدعمه دعماً كاملاً هو والرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. إن تأخير إصلاح مجلس الأمن خيانة لنوايا رؤساء دولنا وحكوماتنا. ولا يعني الجمود سوى الفشل في إصلاح مجلس الأمن لتمكينه من الوفاء بولايته على نحو أفضل لصالح العضوية الأوسع للأمم المتحدة والشعوب المتضررة من النزاعات المسلحة العنيفة والأخطار الناشئة التي تهدد الاستقرار على أساس يومي.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد المناقشة السنوية للجمعية العامة اليوم بشأن المسألة المهمة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ويرحب وفد بلدي ترحيباً حاراً بتعيين السيدة علياء آل ثاني والسيد مارتن بيلي هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، بصفة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. وأنا على ثقة من أنهما سيديران بمهارة هذه العملية التي تحركها العضوية بطريقة محايدة ومتوازنة، والأهم من ذلك بطريقة غير منازعة.

المفاوضات الحكومية الدولية على جعل مناقشاتنا أكثر كفاءة وإنتاجية. وينبغي ألا يستند الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن إلى المصالح الوطنية المحددة على نحو ضيق، بل إلى رؤية واضحة لما ينبغي أن تتصف به الحوكمة العالمية لدينا. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة في المفاوضات الحكومية الدولية في العام المقبل في هذا الصدد.

وتؤكد جمهورية كوريا، إلى جانب مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، من جديد التزامها القوي بالعمل مع الرئيس وجميع المجموعات الأخرى والدول الأعضاء لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة.

السيدة بنزيان (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أهنئ السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، على إعادة تعيينها رئيساً مشاركاً لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، والسيد مارتين بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، على تعيينه رئيساً مشاركاً لها، وأن أؤكد لهما دعم المغرب الكامل في الوفاء بولائتهما. وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الرائع الذي أنجزته السيدة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لبولندا، خلال الدورات السابقة لهذه العملية.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سيرايليون باسم مجموعة الدول الأفريقية، والكويت باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/76/PV.33)، ويود أن يسلم الضوء على العناصر التالية بصفته الوطنية.

وفقاً للإطار المحدد في المقرر ٥٥٧/٦٢، يجب أن يكون إصلاح المجلس شاملاً وليس تدريجياً، ويجب أن يأخذ في الاعتبار المجموعات الخمس دون استثناء أو تمييز. كما يجب أن تراعي عملية الإصلاح الصلات بين مجموعات المسائل الخمس التي يتعين التفاوض بشأنها وأن تسترشد بها. ونكرر تأكيد موقفنا الداعي إلى زيادة تعزيز الأمم

أن ذلك هو الإصلاح الحقيقي لكل ما من شأنه أن يجعل المجلس أكثر ديمقراطية وكفاءة. ونتطلع إلى مشاورات عن كثب مع جميع الدول الأعضاء بشأن سبيل المضي قدماً.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجدداً دعمه للدور المحوري للمفاوضات الحكومية الدولية باعتبارها المحفل الوحيد والمشروع لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد شهدنا مؤخراً انتقادات مجحفة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية من بعض الدول الأعضاء. غير أننا ينبغي ألا ننسى أن الصيغة الحالية للمناقشة المتعلقة بالمفاوضات الحكومية الدولية هي نتيجة مباشرة لفشل ما فعلناه لأكثر من ١٠ سنوات خلال العملية الرسمية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وتتيح عملية المفاوضات الحكومية الدولية إجراء مناقشات صريحة ومتعمقة في إطار غير رسمي، وهو ما لم يكن متاحاً في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد قمنا في تلك المفاوضات بتقليص خلافاتنا بشكل مطرد، واتجهنا نحو إيجاد أرضية مشتركة مما سيمكننا هذا في نهاية المطاف من تحقيق إصلاح يحظى بأكثر قدر ممكن من القبول السياسي. ويكتسي الإصلاح القائم على توافق الآراء أهمية بالغة، نظراً لأن تشكيلة مجلس الأمن وعمله يقومان على أساس المبادئ الأساسية للنظام الدولي. والواقع أن وجود مبادرة متسارعة ومثيرة للخلاف، مثل ما حدث أثناء اعتماد قرار التمديد، لن يخدم الهدف النبيل المتمثل في الإصلاح. ونتطلع لأن نرى مجموعات أخرى تبدي الحصافة والمرونة في مواقفها في المفاوضات الحكومية الدولية في العام المقبل.

ونطلب إلى الرئيسين المشاركين تزويد الدول الأعضاء ببيان موجز واضح للجدول الزمني للمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة وجدول أعمالها. وبفضل الإنجازات التي حققتها المناقشات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، يتعين على اللجان الرئيسية الآن أن تقرر جدولاً زمنياً واضحاً للدورة المقبلة. وسيساعدنا تطبيق ذلك في

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية نفسها، مثلها مثل المجموعة الأفريقية، فإنها تستحق تمثيلاً أكبر في مجلس الأمن بعد توسيع عضويته. فعدم وجود تمثيل دائم للبلدان العربية، على الرغم من أنها تشارك بدأب في المسائل التي يتناولها مجلس الأمن، أمر مؤسف. وفي هذا الصدد، فإن وجود مقعد عربي دائم، بكل صلاحياته، فضلاً عن التمثيل الكافي في فئة العضوية غير الدائمة، سيمكن من تلبية المطالبات المشروعة للمجموعة العربية. كما نعتقد أنه ينبغي مناقشة مسألة حق النقض على نطاق أوسع بسبب نطاقه، وأثاره على الإصلاح، وعواقبه على مصداقية المنظمة. وفيما يتعلق بتلك المسألة، نرى أنه ما دام حق النقض سارياً - ومن أجل تحقيق العدالة - ينبغي أن يكون متاحاً لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ونتطلع إلى توجيهكم طوال عملية المفاوضات الحكومية الدولية لهذه الدورة. وأود أن أكرر تأكيد دعم وفد بلدي للرئيسين المشاركين، وكذلك تصميمنا على مواصلة المشاركة البناءة والإيجابية في هذه الجولة من المفاوضات الحكومية الدولية واستعدادنا للمشاركة مع جميع الدول الأعضاء، بغية تحقيق إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن بروح بناءة وشفافة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم المهمة بشأن المضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن. وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/76/PV.33)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

قبل بدء المفاوضات الحكومية الدولية، يحتاج أعضاء الأمم المتحدة إلى منبر مناسب لتوجيه مناقشاتنا بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وفي ضوء ذلك، فإن اختيار السيدة علياء آل ثاني والسيد مارتين بيل هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، رئيسين مشاركين إعلان نرحب به، ونود أن نهنئهما. ونحن واثقون من أن تعيينهما سيواصل ترسيخ ممارستا، التي تدعمها نفس المبادئ التي نظمت الدورات السابقة. ومالطة، بوصفها عضواً في مجموعة الاتحاد

المتحدة وتحديثها. ويشكل إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً، مع ضمان فعاليته وكفاءته ومساءلته، جانباً أساسياً في ذلك.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد أن يكون مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وولايته واضحة ولا لبس فيها. ويعتقد المغرب أن عملنا يجب أن يستمر في إطار المفاوضات الحكومية الدولية الحالي إذا أردنا توسيع عضوية المجلس بطريقة عصرية تجسد تطور تكوين الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً، وليس بطريقة تؤدي إلى الإضرار بفعاليته وكفاءته وخضوعه للمساءلة. ويعتقد المغرب أن توسيع عضوية المجلس أمر أساسي، ولكنه مسألة شائكة يجب التفكير فيها وتناولها بعناية. ولا يمكننا أن نتكلم عن حجم مجلس الأمن بعد توسيع عضويته دون مناقشة فئتي العضوية. وعلاوة على ذلك، فإن حجم المجلس بعد توسيعه سيؤثر على مسألة التمثيل الإقليمي العادل.

ونظراً للسياق الدولي الحالي، من غير المقبول أن تكون أفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة ضمن فئة العضوية الدائمة في المجلس والممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة العضوية غير الدائمة. إن تلك المظالم التاريخية تشكل تحدياً وتجبرنا جميعاً على تصحيحها بضمان زيادة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه، بما لا يقل عن مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة. إن طلب أفريقيا للتمثيل الجغرافي العادل داخل المجلس مطلب عادل ومشروع ولا بد منه. فمساهماتها في صون السلم والأمن الدوليين ذات أهمية بالغة. والواقع أن ١٠ من أكبر ١٦ بلداً مساهماً بقوات، بما في ذلك المغرب، دول أفريقية. وهي تشارك بشكل مباشر وكبير وإنساني في جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أن المغرب يؤيد الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. فنحن ندعم التمثيل العادل والمنصف لأفريقيا في فئتي المقاعد، كما قلنا، من أجل تحقيق العدالة لقارتنا. وعندئذ سيكون الأمر متروكاً لأفريقيا في تقرير ممثليها في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

خلال الدورة المقبلة، وأود أن أؤكد للجمعية التزام مألوفة بتلك الرؤية، التي تتمثل في حوار بناء وشامل يسترشد بمبادئ توافق الآراء. ولا تزال مألوفة ملتزمة التزاما كاملا بإصلاح مجلس الأمن وتتطلع إلى مواصلة مشاركتنا في هذه المناقشة ومنحها دعما كاملا.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بداية يرحب وفد بلدي بتعيين الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، ونتمنى لهما كل النجاح. ونعتقد اعتقادا راسخا بأننا سنتمكن تحت قيادتهما من إجراء مناقشات موضوعية خلال هذه الدورة.

وتؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/76/PV.33). وفي الوقت نفسه، نود أن نسلط الضوء على بعض الاعتبارات بصفتنا الوطنية.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن مكلف بالعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء. وعلى الرغم من ذلك، يظل المجلس غير ممثل على نحو منصف. وتتألف الأمم المتحدة من ١٩٣ دولة، في حين أن ١٥ دولة فقط يمكن أن تشغل مقعدًا في مجلس الأمن في وقت واحد. والعامل الثاني الذي يؤثر على التمثيل هو استمرار سيطرة أعضائه الدائمين على مجلس الأمن، وهي هيمنة مدعومة بحق النقض. ومن المهم التأكيد على أن الأعضاء الخمسة الدائمين كانوا يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم في عام ١٩٤٥، بينما لا يمثلون اليوم سوى ٢٦ في المائة.

وختاماً، نقترب أساليب عمل مجلس الأمن إلى الشفافية وتحد إلى حد كبير من مشاركة الدول غير الأعضاء. وقد أدت كل تلك الإخفاقات بأعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاتفاق على ضرورة إصلاح مجلس الأمن بغية تحسين تمثيله وشفافيته وفعاليته. ويمكننا أن نؤكد أن هناك توافقاً في الآراء بين الدول بشأن حاجة مجلس الأمن إلى التكيف مع التحديات التي نشأت منذ إنشاء الأمم المتحدة، ولكن هناك خلافات فيما بينها من حيث كيفية إجراء التغييرات التي ستؤدي إلى تكيف مجلس الأمن للتصدي لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

من أجل توافق الآراء، على أتم استعداد لدعمهما والعمل بنشاط وعلى نحو بناء خلال دورة المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بغية إحراز تقدم ملحوظ.

ولا يمكننا النهوض بهذا الجهد الإصلاحي إلا من خلال الإسهاب أولاً بشأن أهم مبادئنا الأساسية. ولا يزال أعضاء الأمم المتحدة يستفيدون من المفاوضات الحكومية الدولية بغية تعزيز مناقشاتها وتعزيز أوجه التقارب بينها. وما دام مجلس الأمن قائماً، يجب أن يقرن بعملية منظمة وشاملة لهذا الإصلاح. ولقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الحاجة لإصلاح المجلس لجعله أكثر مصداقية وقدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات في الأجل الطويل والتهديدات الناشئة على السواء.

وتؤيد مألوفة إصلاح مجلس الأمن على نحو يتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة أكبر للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وما فتئت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تدعو باستمرار وبصورة شاملة إلى توسيع عضوية الأعضاء المنتخبين، وهو عنصر يتمتع بالموافقة التامة فيما بين جميع أفرقة التفاوض والوفود. وستكون مناقشاتها مفيدة بشكل كبير إذا عززنا التقدم المحرز حتى الآن. وزيادة عدد الأعضاء المنتخبين حل ديمقراطي حقيقي سيحول المجلس ويجعله أكثر تمثيلاً وشفافية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة. وتبين الأدلة أن الأعضاء المنتخبين قد عززوا روح النزاهة والمساءلة والابتكار في إطار أساليب عمل المجلس، لأن تجربتهم المباشرة فيما يتعلق بملفات معينة تتيح للمجلس فهماً أفضل للمسائل الكثيرة المعروضة عليه. ولا يمكن تجاهل ذلك. إن إرساء الديمقراطية أمر أساسي لإصلاح المجلس.

ولا يسعنا أن نجعل دورتنا المقبلة تجسيدا للمأزق الذي قوض عملنا في الدورات السابقة. وينبغي أن تسفر هذه الدورة عن حل يقودنا إلى فهم مشترك لما ينبغي أن يكون عليه الإصلاح للجميع. وعلى مر السنين، كانت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء عنصراً بناء ودأبت على السعي إلى إيجاد حل توفيق. وستحافظ على تلك الرؤية

وقد أظهرت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مرونة واستعدادا للعمل من أجل التوصل إلى حل توافقي. وحظيت الحجة التي ساقها دعاة زيادة عدد المقاعد غير الدائمة بموافقة الدول الأعضاء بالإجماع. وينبغي أن نركز مناقشاتنا على نقاط التقارب التي حددناها بالفعل إن كنا نريد تنشيط المفاوضات الحكومية الدولية. وتنشيط هذه المفاوضات ليس مسألة شكلية بل جوهرية. وتغيير الشكل لن يحول دون القصور في الاستنتاج. فالتغيير الحقيقي يقتضي الوقوف على أوجه التقارب وبذل الجهود لتقويتها والسعي إلى التوصل إلى اتفاق على أساسها. واقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هو الاقتراح التوافقي الوحيد الذي طُرح في السنوات الأخيرة والذي يسعى بطريقة عادلة ومتوازنة إلى تلبية التطلعات التي أعربت عنها مختلف المجموعات التفاوضية. وما فتئت مجموعتنا تشارك باستمرار في المفاوضات الحكومية الدولية مع التركيز على اتباع نهج استباقي، يعززه حوار مفتوح وشامل مع جميع المفاوضين. وسنشارك في المفاوضات القادمة بنفس الروح.

في الختام، يعرب وفد بلدي مرة أخرى عن استعداده لمواصلة العمل

من أجل إجراء إصلاح عملي وواقعي واستكشاف صيغ مؤقتة وبديلة من شأنها أن تمكننا من تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء مع مراعاة المساواة بين الدول وكفالة التناوب الكافي.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا، كدأبها، البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا أمس باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/76/PV.33)، وأود أن أضيف بضعة تعليقات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السيدة علياء آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدنمارك، على تعيينهما. وتوجه إسبانيا الشكر لهما مقدما على قبولهما هذا التحدي؛ لأنه تحد بالفعل. وسيكون بإمكانهما التعويل على تعاوننا الفعال طوال المفاوضات التي

وبالنسبة لبلدي، ينبغي أن يساعد الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن على التخفيف من حدة القضايا العالمية الراهنة وأن يجسد أوجه التقدم التي شهدتها العالم في السنوات الـ ٧٦ الماضية. إن إصلاحه من خلال توسيع فئة أعضائه الدائمين وحدها لن يؤدي إلا إلى زيادة أوجه القصور الحالية. وإذا لم يكن إلغاء الفئة الدائمة تماما أمرا واقعا، فينبغي لنا على الأقل ألا نضيف أعضاء جدد إليها. ويجادل البعض بأنه يجب إضافة أعضاء دائمين جدد إلى المجلس لتجسيد التغيرات في السياسة العالمية اليوم. صحيح أن القوة النسبية للبلدان وهيتها قد تغيرتا تغيرا كبيرا منذ عام ١٩٤٥، ولكن إذا طبقنا ذلك المنطق، ينبغي أن يتغير تشكيل المجلس في كل مرة يحدث فيها تغيير في واقع السياسة الدولية. وليس من الممكن الاستمرار في إضافة أعضاء دائمين جدد إلى المجلس على أساس تغيير موازين القوى في أي لحظة. ولهذا السبب، نعتقد مجموعتنا، الاتحاد من أجل توافق الآراء، أن أفضل طريقة لتحقيق إصلاح حقيقي هي زيادة نسبة الأعضاء الذين يتم اختيارهم بانتظام من خلال الانتخابات في الجمعية العامة. وهذا هو الإصلاح الذي سيجعل المجلس أكثر ديمقراطية وكفاءة وقدرة على الاستجابة.

وقد أظهرت المفاوضات الحكومية الدولية الأخيرة التزاما متزايدا بجل الخلافات والاستفادة من العناصر المشتركة بغية إحراز التقدم نحو التوصل إلى تفاهم بأكبر قدر ممكن من التوافق. ولكن من المؤسف أننا نعتقد أننا ما زلنا بعيدين عن ذلك السيناريو. وما حدث في حزيران/يونيه أثناء اتخاذ القرار الإجرائي لم يكن علامة إيجابية. ومحاولة مجموعة من الوفود فرض حل على حساب توافق الآراء أمر مؤسف جدا ويعرض للخطر إمكانية إجراء مفاوضات في المستقبل بشأن إصلاح مجلس الأمن. والمفاوضات الحكومية الدولية هي أنسب المنتديات وأكثرها كفاءة لمناقشة ذلك الإصلاح. وينبغي أن نواصل مناقشاتنا الموضوعية والعمل على تحقيق قدر أكبر من التقارب. إن محاولة الترويج لطرق مختصرة أو تحويل المناقشات بعيدا عن المسائل المحددة في المقرر ٥٥٧/٦٢ لن تؤدي إلا إلى ترسيخ المواقف المعروفة للجميع وإبعادنا عن الهدف السياسي الذي نعلم أننا نحتاج إلى تحقيقه.

شكل المجلس الذي أنشئ قبل ٧٥ عاما ليوقف في وجه ما نواجهه اليوم من مشاكل وتحديات عالمية بالغة التعقيد. وينص تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة"، الذي قدمه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، على أن

"سلامنا وأمننا الجماعيين يتعرضان لتهديدات متنامية بسبب المخاطر المستجدة والاتجاهات الخطيرة التي لم تُعدّ الأشكال التقليدية للوقاية والإدارة والتسوية ملائمة للتعامل معها". (A/75/982 الفقرة ٨٨)

وعلاوة على ذلك، يضيف التقرير أنه "ما فتئت المخاطر التي تتهدد السلام والأمن تزداد". وهذه المخاطر تتنامى بالفعل، وأود أن أضيف أنها أكثر تنوعا.

وكما أشارت بعض الدول الأعضاء أمس، فإن بلدان الأعضاء الدائمين في المجلس ليست هي البلدان أنفسهم كما كانت قبل ٧٥ عاما. فهي لم تعد كما كانت عليه قبل ١٤ عاما، عندما بدأنا هذه العملية، ولم تعد أسباب نزاعاتنا هي نفسها كما كانت قبل ٧٥ أو حتى ١٤ عاما. ولذلك، يجب أن نتفق على المبادئ التي ستشكل أسس هذا الإصلاح، الذي ينبغي ألا يكون شكليا أو يقتصر على مجرد إضافة بضعة أعضاء في كل فئة. إن أي تغيير في شكل المفاوضات لن يغير من الحاجة إلى الاتفاق على تلك المبادئ، ولا أيضا من الحاجة إلى الاتفاق على أنه قد يتعين علينا جميعا أن نتدبر من جديد في أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف، كما تفعل دوما مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

والنقطة الثانية التي أود التطرق إليها تتعلق بفئات العضوية. وسأتوخى الإيجاز بشأن هذه المسألة، بما أن أعضاء آخرين في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء شرحوا ذلك بوضوح شديد وأعربوا عن موقف إسبانيا. لماذا نسعى إلى زيادة فئة الأعضاء الدائمين الذين لديهم حق النقض، أو حتى الأعضاء الدائمين الذين لا يملكون حق النقض، في المجلس بعد إصلاحه في القرن الحادي والعشرين؟ من الواضح أن ذلك سيتعارض مع المبادئ التي تدعو إليها مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، ولا سيما المبدأ الذي يقضي بأنه ينبغي

ستبدأ في عام ٢٠٢٢. واليوم، أود أن أركز في بياني على ثلاث مسائل: أولا، شكل المفاوضات؛ وثانيا، الأعضاء الدائمون والأعضاء المنتخبون؛ وثالثا وأخيرا، حق النقض.

أولا، فيما يتعلق بشكل المفاوضات، مرت ١٤ سنة منذ أن بدأنا هذه العملية. وقد تحاورنا لمدة ١٤ عاما سعيًا خلالها إلى الاتفاق على إصلاح مجلس الأمن على أساس توافق آراء جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، يدل الختام الفوضوي للمفاوضات خلال الدورة الخامسة والسبعين والمقترحات العديدة لتغيير شكلها على مستوى الإحباط الذي تستشعره بعض الدول الأعضاء منا حيال هذه العملية. ويرى البعض أن الحل سيكون بالخروج عن المفاوضات الحكومية الدولية والبدء من جديد بشكل آخر يستند إلى القواعد التي تطبق في الجمعية العامة. ويوم أمس فقط، سمعنا دعوات إلى تغيير شكل المفاوضات والانتقال إلى شكل آخر يستند إلى نصوص (انظر A/76/PV.33).

بيد أن شكل المفاوضات ليس هو المشكلة. إنما المشكلة مشكلة أساسية سببها عدم الاتفاق على المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها الإصلاح، أي باختصار عدم الاتفاق على الإصلاح الذي نريده. وما لم يتسن الاتفاق على تلك المبادئ، فيمكننا تغيير الشكل ألف مرة، ومع ذلك لا نتوصل أبدا إلى إصلاح يقوم على توافق الآراء. لماذا نريد إصلاح المجلس؟ وما الذي نريد أن نصلحه؟ وقد أوضحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء جليا أننا لا نريد استمرار مجلس الأمن الذي وُلد في سياق تاريخي معين أدى إلى وجود أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين وسمح للأعضاء الخمسة الدائمين بالحصول على حق النقض. إن هذا ليس مجلس الأمن الذي نريده في القرن الحادي والعشرين، لأننا ندرك أنه لا يمكن أن يكون أفضل السبل لضمان صون السلام والأمن الدوليين في ظل الظروف الراهنة.

ما فتئت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تدعو باستمرار وإصرار إلى إصلاح مجلس الأمن على نحو يجعله أكثر ديمقراطية وفعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة وذا طابع تمثيلي بقدر أكبر، استنادا إلى مبدأ المساواة القانونية بين الدول. ولا نريد أن نحافظ على

دائمين جدد يتمتعون بحق النقض في مجلس أمن مُصلح في القرن الحادي والعشرين من شأنه أن يديم المجلس الذي أنشئ قبل ٧٥ عاماً، وهذا ليس الصراط الصحيح. وتؤيد إسبانيا المبادرة الفرنسية المكسيكية التي تدعو إلى ضبط النفس الطوعي في استخدام حق النقض عند التعامل مع الفظائع الجماعية، وهو اقتراح يحظى حالياً بتأييد ١٠٦ دول أعضاء. وفي حين أن هذا العدد كبير، بيد أنه لا يشمل كل الأعضاء، ولا يمثل أغلبية ثلثي الأعضاء. وقد يكون حق النقض محدوداً إذا أردنا له جميعاً أن يكون محدوداً. وفي نهاية المطاف، إنه خطأ، وإضافة المزيد من الأعضاء الذين لهم حق النقض إلى الأعضاء الحاليين الذين لديهم ذلك الحق، لن تسفر عن نتائج ناجحة.

إن تنشيط تعددية الأطراف من خلال إصلاح منظمنا لا يمكن له أن يتقادم مجلس الأمن. إن تعزيز تعددية الأطراف ينطوي بالضرورة على إصلاح المجلس من خلال توافق آراء قوي يتم التوصل له في مناقشات المفاوضات الحكومية الدولية. ومن الحيوي أن نستمع إلى جميع الأصوات والآراء في تلك المفاوضات. وأرى أن ٦٧ دولة عضواً قد تكلمت في هذه المناقشة. وتعتقد إسبانيا أن البيانات التي أدلى بها بالصفة الوطنية، وتشاطر الآراء ووجهات النظر تعتبر بيانات قيمة للغاية. وقد نجد فيها أفكاراً جديدة، أو اختلافات بشأن الأفكار الراسخة التي يمكن أن تمضي بنا قدماً، بل تيسر الطريق إلى توافق الآراء بالنسبة لنا جميعاً. وإذا ما طُلب منا جميعاً أن نخدم في مجلس الأمن، فعلياً جميعاً أن نجعل أصواتنا مسموعة عندما يتعلق الأمر ببناء مجلس للقرن الحادي والعشرين. فلنتذكر أن الإصلاح ليس سوى أداة لتحقيق الهدف الحقيقي لمجلس له أثر مفيد على جميع الأعضاء، وبالتالي على المنظمة نفسها، فضلاً عن تعددية الأطراف التي أعيد تنشيطها وشموليته.

السيد فرنانديز دي سوتو بالديراما (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
تعرب كولومبيا عن امتنانها لعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، وهي مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لجميع الأعضاء. ونود أيضاً أن نهني الممثلين الدائمين لقطر

أن يكون المجلس بعد إصلاحه أكثر ديمقراطية وذا طابع تمثيلي بقدر أكبر. ولكن الأهم من ذلك كله أن إجراء الانتخابات وانتخاب الأعضاء يسبغان دائماً الشرعية على أعضاء المجلس المنتخبين، كما يضيفان في الوقت ذاته الشرعية على المجلس نفسه ويؤكدان طابعه التمثيلي.

يوم أمس، ذكرتنا عدة دول أعضاء بالتفصيل بما أسهم به أعضاء المجلس المنتخبون سواء في تحسين أساليب عمل المجلس أو في تطويرها على نحو إيجابي وفي فهم المستجدات وإدراجها في عمله، وأوردت أمثلة قيمة جداً على ذلك. وزيادة الأعضاء المنتخبين لن تزيد المجلس سوى أهمية. ولهذا السبب، ندعو إلى ذلك، ولهذا السبب تعكف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على إعداد مقترحات تسمح للأعضاء المنتخبين بالمشاركة لفترات أطول في المجلس، ابتغاءاً للمرونة في مراعاة تطلعات وقدرات كل دولة من الدول الأعضاء. ويركز هذا التوسع بصفة خاصة على إتاحة فرص إبداء الرأي والمشاركة بصورة أفضل للبلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة. ولذلك، ندعو إلى توسيع فئة الأعضاء المنتخبين، وهو أمر يبدو أن هناك اتفاقاً واسعاً بشأنه في هذه القاعة. ونحن في الأساس ندعو إلى ذلك لأنه وسيلة لإعطاء صوت والوصول إلى البلدان المهمشة في مجلس الأمن. ومن المؤكد أن مجلساً مكوناً من ٢١ عضواً منتخباً سيكون متوافقاً على نحو أفضل مع الواقع العالمي، ويكون لديه فهم أكبر بكثير لمشاكل واحتياجات المجتمع الدولي ككل.

أما المسألة الثالثة فتتعلق بحق النقض. وهنا أيضاً قيل الكثير. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن حق النقض خطأ ومن المحتوم لحق النقض أن يختفي. ولا أعرف أي منظمة دولية ذات أهمية أو منظمة تمثل أغلبية الدول، حتى على الصعيد الإقليمي، تمنح عدداً صغيراً من أعضائها حق النقض. وكما أظهرت العرقلة المتكررة للمجلس، فإن حق النقض والتهديد باستخدامه يشكلان عقبة أمام التوصل إلى حلول فعّالة ودائمة ومرتكزة على توافق الآراء. حق النقض لا يحظى بتأييد على نطاق واسع في المنظمات الدولية الأخرى لأنه غير فعال. إن إدماج أعضاء

ذلك إلا إلى تعميق الاختلالات والصعوبات القائمة. وأود أن أوضح أن كولومبيا لا تؤيد المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق الامتيازات والقدرات المتميزة لتشمل الأعضاء الجدد، ولا ترى أن توسيع نطاق هذه الامتيازات يمكن له أن يزيد من شفافية أساليب عمل مجلس الأمن. وإذا أردنا أن نحقق إصلاحا بناء وشاملا للمجلس، نعتقد أن أنسب طريقة للقيام بذلك تتمثل في توسيع فئة الأعضاء المنتخبين الذين تدوم فترة ولايتهم التقليدية سنتين، وإنشاء فئة جديدة من المقاعد غير الدائمة ذات الأجل الطويل وإمكانية إعادة الانتخاب مباشرة. وسيكون استحداث مقاعد ذات أجل أطول استجابة فعالة للمصلحة المشروعة لبعض الدول في تقديم مساهمة أكبر في عمل المجلس خلال فترة ولايتها. وفي الوقت نفسه، سيعزز ذلك نظاما للتناوب يعمل بشكل أكثر إنصافا لجميع الأعضاء. إنه نموذج لمجلس الأمن سيفتح الباب دون شك أمام البلدان النامية من كل منطقة من مناطق العالم ويعطيها فرصة للمساهمة في بناء السلم والأمن الدوليين على قدم المساواة. وبهذه الطريقة يمكننا أن نعزز مبادئ الديمقراطية والتمثيل وأن نضمن توازنا إقليميا، والذي هو جانب رئيسي للمفاوضات الحكومية الدولية.

اليوم، ونحن نعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات مثل التغلب على آثار جائحة مرض فيروس كورونا، وأزمة تغير المناخ، وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بين تحديات أخرى كثيرة، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن خطة الحوكمة العالمية التي نعتمد إصلاحها يجب أن تستند إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة ككل. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يكون مرحلة غارقة في مستنقع الماضي، وأن تتلاعب فيها المصالح المتنافسة لأعضائه بمعزل عن بعضها البعض، أو أن يكون مرحلة نصل إليها بنفس الطريقة التي وصلنا إليها قبل سبعة عقود، كما ذكر بالفعل عدد من زملائنا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. بل يجب أن يعمل المجلس بوصفه مركزا لنوع من التعاون المتناغم تماما مع التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم. ولذلك حان الوقت لاستعراض هياكل الماضي، ولأن نحلم على وجه الخصوص بالأمم المتحدة في

والدانمرك، السيدة علياء آل ثاني والسيد مارتن بيل هيرمان، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية التي سنجريها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا باسم بلدان مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/76/PV.33).

إن كولومبيا، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، شاركت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في سان فرانسيسكو، وما فتئت تقوم بدور نشط في المنظمة منذ ذلك الحين، استنادا إلى مبادئ تعددية الأطراف والالتزام الصارم بالقانون الدولي، لبناء نظام دولي منصف وقائم على القواعد. وعلى هذا الأساس، نؤكد من جديد أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المنبر المشروع الوحيد لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، ونأمل أن نحرز في عام ٢٠٢٢ تقدما في المناقشات الموضوعية بشأن المسائل الرئيسية الخمس للإصلاح المبينة في المقرر ٥٥٧/٦٢ لعام ٢٠٠٨، وهي فئات العضوية؛ مسألة حق النقض؛ التمثيل الإقليمي؛ حجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمله؛ والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

أود أيضا أن أؤكد أننا لا نعتبر التفاوض القائم على النص مقبولا، لأننا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نبقي تركيزنا منصبا على مناقشة المسائل الموضوعية بدلا من التركيز على الجوانب الإجرائية. ولهذا السبب، لا يمكن لوفد بلدي أن يقبل مقترحات بشأن قواعد جديدة أو تغيير في الشكل عن المفاوضات الحكومية الدولية. وترى كولومبيا أن توافق الآراء هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق هذه الغاية، ويجب أن نواظب على تحقيقه، بنهج جماعي وبروح المرونة، مع مراعاة التطلع المشترك لجميع الدول الأعضاء إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وفعالية، وبآليات مساءلة واضحة لتنفيذ ولايته.

نعتقد أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض لا تشكل عقبة أمام الإصلاح العادل والشامل فحسب، بل تتناقض مع مبادئ الديمقراطية والإنصاف وحق جميع الدول الأعضاء في المشاركة في البناء الجماعي للسلم والأمن الدوليين. ولن يؤدي

الرغبة والقدرة على الاضطلاع بمسؤولية الحضور الدائم في مجلس الأمن وتستطيع أن تساهم بشكل كبير في عمل المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة. إن فرنسا تؤيد توسيع فئتي العضوية، ولذلك تؤيد ترشيح البرازيل وألمانيا والهند واليابان للعضوية الدائمة. كما نود أن نرى وجودا أقوى للبلدان الأفريقية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وبذلك يمكن أن يكون في المجلس الموسع ما يصل إلى ٢٥ عضوا. ومن شأن هذا التوسيع أن يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً لعالم اليوم وأن يعزز سلطته مع الحفاظ على طابعه التنفيذي والعملياتي.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فنحن نعلم أنها مسألة شديدة الحساسية، والأمر متروك للدول التي تطلب الحصول على مقعد دائم لكي تتخذ قرارها. وحول هذا الموضوع، لا يزال الهدف مزدوجاً - من ناحية، تعزيز شرعية المجلس، ومن ناحية أخرى، تعزيز قدرته على الاضطلاع الكامل بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق اقترحت فرنسا قبل بضع سنوات أن يعلق الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس بشكل جماعي وطوعي استخدام حق النقض في حالات الفضاءات الجماعية. ولا تتطلب هذه الخطوة الطوعية تعديل الميثاق، بل تتطلب التزاماً سياسياً من جانب الأعضاء الدائمين. إن هذه المبادرة، التي نشجع عليها بالاشتراك مع المكسيك، تدعمها الآن ١٠٥ بلدان. ندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك إلى دعمها حتى تتمكن بسرعة من الوصول إلى الحد الرمزي البالغ الثلثين في الجمعية العامة. ونؤكد أيضاً من جديد رغبتنا في مواصلة مناقشة هذا الاقتراح مع الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس.

السيد ريبس هيرنانديس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد فنزويلا أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة السنوية بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال. إننا ملتزمون بالجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بالدور المحوري للمفاوضات الحكومية الدولية في السعي إلى تحقيق توازن يمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. ونؤكد أن فنزويلا جاهزة ومستعدة لتحقيق ذلك الهدف.

المستقبل وأن نبنيها. إن مسؤوليتنا هي التصدي للتحديات والاحتياجات الراهنة، وكذلك بناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

السيد فودا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): الكثيرون منا يأخذون الكلمة كل عام للتأكيد على أهمية إصلاح مجلس الأمن. في الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة دعنا حكوماتنا إلى بث حياة جديدة في المناقشات، وفرنسا ملتزمة بهذا الهدف التزاماً كاملاً. يجب أن تؤدي المفاوضات الحكومية الدولية إلى نتائج ملموسة وجوهرية. وعندما يبدو أن العملية تدور في دوائر فإنها تفقد ثقة الدول. لقد رأينا ذلك في الدورة الماضية. المواقف معروفة جيداً وهذه الملاحظة يتم تشاطرها على نطاق واسع جداً. ما نحتاج إليه هو البدء بمفاوضات حقيقية.

ولتحقيق ذلك يجب أن نضع إطار عمل. وفي هذا الصدد، نشيد بالتعيين السريع للرئيسين المشاركين لهذه الدورة ونعرب عن أطيح تمنياتنا للسيدة علياء آل ثاني والسيد مارتين بيلي هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك. وينبغي الآن منحهما ولاية واضحة. نحن ما زلنا نؤيد المقترحات الداعية إلى مزيد من الشفافية في المناقشات. على سبيل المثال، يمكن تجميع بيانات الدول ومجموعات الدول الراغبة في ذلك وإتاحة الحصول عليها بحرية. قبل كل شيء، وعلى غرار أغلبية كبيرة من الوفود، نعتقد أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ على أساس مشروع نص. إنها عملية مألوفة استخدمت بصورة منهجية في جميع أنحاء منظماتنا، وسنتمكن من تجنب تكرار الخطابات المتفق عليها بالفعل إلى ما لا نهاية. وبينما ندرك أن هذه مهمة صعبة إلا أننا لا نبدأ من الصفر. لقد ضاعف الرؤساء المشاركون المتعاقبون جهودهما للتمكين من اعتماد وثائق مفيدة. فخلال الدورة الخامسة والسبعين قدمت السفيران فرونييتسكا وآل ثاني ملخصاً لعناصر الاتفاق والاختلاف في عام ٢٠١٩. ويشكل هذا الموجز، إلى جانب الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥، الأساس لمناقشاتها. والهدف الآن هو التوصل إلى وثيقة واحدة.

أما فيما يتعلق بالإصلاح ذاته، فإن موقف فرنسا ثابت ومعروف جيداً. نأمل أن يأخذ المجلس في الاعتبار ظهور قوى جديدة لديها

عصرنا. وتؤيد بيلاروس إجراء حوار تدريجي ومنظم بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يستند إلى توافق واسع في الآراء. وشكل المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة هو ضمان لذلك الاتفاق الواسع النطاق والأداة المشروعة الوحيدة لمناقشة معايير الإصلاح. وأي مقترحات بإدخال تغييرات لم يتم الاتفاق عليها في نموذج المفاوضات الحكومية الدولية أو لإزالة الحوار من ذلك الإطار المعترف به عموماً بشكل تام ستؤدي إلى طريق مسدود.

وتؤيد ضمان تقيد الدول بالشروط المتفق عليها بوضوح والجدول الزمني لهذه الجولة من المفاوضات الحكومية الدولية. ونرى أن تمديد اجتماعات الدورات السنوية إلى أجل غير مسمى أو زيادة أعدادها بصورة تعسفية لا يسهم في عمل منتج. إن الاختلافات في نهج الدول إزاء معايير الإصلاح أساسية، وحتى الآن لم يتلق أي من التشكيلات المقترحة أي دعم ملموس، ولهذا السبب ينبغي أن يكون تقدمنا نحو الإصلاح متسقاً وتدرجياً. وينبغي له أن يأخذ في الاعتبار احتياجات كل دولة وأن يكون شاملاً للجميع وقائماً على الحوار والفهم المشترك لهدف مشترك. ولا مجال في هذه المسألة لتجاهل مبدئي الشفافية والانفتاح. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أنه بالنظر إلى أن نتائج عملية التفاوض لا تزال غير مطورة، فمن السابق لأوانه الحديث عن بدء ما يسمى بالمفاوضات القائمة على النصوص. ولا توجد أسباب إجرائية أو موضوعية لذلك. وتؤيد بيلاروس، بوصفها عضواً في مجموعة دول أوروبا الشرقية، فكرة توفير مقعد إضافي غير دائم على الأقل للمجموعة.

إن مناقشة توسيع مجلس الأمن عملية يقودها الأعضاء ويتولون زمامها. فهي تؤثر على مصالح جميع البلدان من دون استثناء. وهذا يعني أن تجاهل مبدأ توافق الآراء هو بمثابة تمييز ضد الدول، ولا يمكننا أن نسمح بذلك. فيجب ألا نعرض أسس عمل الأمم المتحدة للخطر.

السيدة غيرا تامايو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، نود أن نهني الممثلين الدائمين للدانمرك وقطر على تعيينهما رئيسيين مشاركين

إن المناقشات التي تجري في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، القائمة على حوار شامل وشفاف يحظى بتوافق آراء جميع الأطراف، يمكن أن تيسر التوصل إلى حل شامل يحظى بدعم مشترك من الدول الأعضاء لتعزيز التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. وينبغي أن نشير إلى أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت في مناقشة معقدة تتطلب إرساء أرضية مشتركة وروح توفيقية لا يوجد حتى الآن اتفاق عام أو توافقي بين الدول يمكننا من الانتقال إلى مناقشة مسائل أكثر تحديداً. وذلك هو السبب في أن توجيه مسار العمل نحو المفاوضات القائمة على النصوص أو فرض مواعيد نهائية مصطنعة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية ويعرض للخطر التقدم المحرز حتى الآن.

ونعيد تأكيد مبدئي الإدماج والمساواة القانونية بين الدول بوصفهما عنصرين رئيسيين من عناصر تعددية الأطراف ينبغي أن تسترشد بهما عملية التفاوض، إلى جانب النتائج المتصلة بمسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن.

وتدعم فنزويلا تطلع البلدان الأفريقية المشروع إلى تمثيل كاف في مجلس الأمن. فأفريقيا تشكل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، وعلى مر السنين كانت موضوعاً لـ ٧٠ في المائة من أعمال المجلس. وعادة ما تكون البلدان الأفريقية هي الأكثر تأثراً بالنزاعات التي تعالج في إطار مجلس الأمن، ولهذا السبب ينبغي أن تكون ممثلة فيه تمثيلاً كافياً. ومرة أخرى، أظهرت المناقشات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية أهمية مضاعفة جهودنا لتصحيح الاختلالات التاريخية المستمرة الموروثة عن الاستعمار بغية زيادة وجود أفريقيا في مجلس الأمن.

وفي الختام، لا نزال نؤمن بضرورة المضي قدماً بشكل كامل وفعال في عمل المفاوضات الحكومية الدولية، بغية جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً ومنحه قدرة متجددة على الاستجابة لتحديات المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن مفتاح العمل الفعال في الأمم المتحدة هو مجلس أمن فعال قادر على تلبية احتياجات

مواقف جميع الدول الأعضاء. فهي التي ينبغي أن تقود هذه العملية بطريقة شاملة وتشاركية بغية تحقيق النتائج المرجوة على أساس توافق الآراء.

السيدة شيفغال (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأشار الآخرون في الإعراب عن تقديرنا للسيدة جونا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لبولندا، والسيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، على قيادتهما بوصفهما رئيسيتين مشاركتين خلال الدورة الخامسة والسبعين. كما نعرب عن تقديرنا للتعيين السريع للرئيسين المشاركين لقيادة العملية خلال هذه الدورة ونهنئ السيدة آل ثاني على إعادة تعيينها والسيد مارتين بيل هيرمان، الممثل الدائم للاندنمرك، على تعيينه. ونحن ممتنون لهما على قبولهما هذه المهمة الهامة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلت به السيدة روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار ٦٩.٤ (انظر A/76/PV.33)، وأود أن أبرز النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نريد أن نرى مجلس أمن بعد إصلاحه مؤهلاً للتصدي لتحديات اليوم في إطار منظومة الأمم المتحدة المحدثة وقادراً على الاستجابة حتى لأصغر أعضائه. ولدينا فرصة جماعية لإصلاح الأمم المتحدة قاطبة ومجلس الأمن على وجه الخصوص، وهما هيتان أنشئت في عام ١٩٤٠، حتى يتسنى لهما تحديد هدفهما وأهميتهما في عالم اليوم المتغير.

ويولي وفد بلدي الأهمية لموضوع إصلاح مجلس الأمن. وبوصفنا بلدا صغيرا ببعثة صغيرة، نود أن نكرر الدعوة إلى إدخال التحسينات اللازمة على أساليب عمل المفاوضات الحكومية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالتوثيق وحفظ السجلات، لأنها ستكون حاسمة الأهمية لتحسين كفاءة العملية وشفافيتها. وشأننا شأن العديد من المتكلمين الذين سبقونا، نشدد أيضاً على أهمية الإسناد. ونعتقد أننا إذا اتفقنا جميعاً على هذه التدابير، يمكننا أن نحز تقدماً نحو تحقيق ما يريدها قادتنا أن نفعله.

للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية. إننا ندعمهما في تبادل الآراء الجاري بشأن الإصلاح الضروري لمجلس الأمن.

وكما قلنا في مناقشات سابقة، من الضروري تناول إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة من خلال مناقشة مفصلة للمسائل الرئيسية الخمس للعملية، على النحو المنصوص عليه في المقرر ٥٥٧/٦٢، بغية التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. ونعتقد أنه من أجل إحراز التقدم في إطار المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، يجب علينا أن نواصل العمل على أساس ما تحقق حتى الآن في المناقشات المستفيضة خلال المفاوضات السابقة، التي أظهرت الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على هذه المسألة ومصلحتنا المشتركة في تحقيق مجلس أمن أفضل للجميع.

ويكرر وفدنا التأكيد على أن مجلس الأمن الأكثر كفاءة وديمقراطية وشفافية وتمثيلاً سيشمل مفاوضات غير رسمية شفافة؛ والاعتماد الكامل لنظام المجلس، الذي لا يزال مؤقتاً؛ ونشر محاضر مشاورات المجلس غير الرسمية، وهو ما ينبغي أن يكون الاستثناء لا القاعدة؛ وإصدار تقرير سنوي شامل وتحليلي، من بين أمور أخرى. وما زلنا نؤيد توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، بهدف تصحيح التمثيل غير الكافي للبلدان النامية، التي تضم عدداً كبيراً من أعضاء هذه المنظمة.

إن حق النقض أمر ظلت كوبا تعارضه على الدوام. ولكن إن لم يرد إلغاؤه، فينبغي أن تتمتع المواقع الجديدة المنشأة في فئة العضوية الدائمة بنفس الامتيازات والحقوق التي تتمتع بها المواقع الحالية، بما في ذلك حق النقض. ونحن لا نحبذ إنشاء فئات جديدة أو فئات عضوية فرعية لأن ذلك، في رأينا، سيعمق الخلافات القائمة ويثير الانقسام داخل المجلس. وما زلنا نؤكد ونكرر تأكيد اعتقادنا بأنه يجب على المجلس أن يكف عن التدخل في المسائل الخارجة عن نطاق اختصاصه، ولا سيما المسائل التي تدخل في نطاق ولاية الجمعية العامة.

ونأمل أن نواصل المناقشة بشأن هذه المسألة ذات الصلة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بغية تقليص الفجوات الحالية بين

المجلس وشكله. فأساليب عمله ومسائل حق النقض والمدد الأطول للأعضاء غير الدائمين كلها عناصر للتداول، ويجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لتحقيق أكبر توافق ممكن في الآراء بشأنها.

وينبغي لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يخدم الجميع على نحو أفضل، وهذا يتطلب منا جميعا أن ندعم الإصلاح بطريقة تخدم جميع مصالحنا بدلا من مجرد مصالح مجموعة صغيرة. وكان القرار الذي اتخذ في حزيران/يونيه بمواصلة عملية المفاوضات الحكومية الدولية القرار الصحيح، وبينما كانت هناك بعض التحديات في اللحظة الأخيرة، تمكنا نحن الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء. وعلى الرغم من أن توافق الآراء لم يكن هدفا في حد ذاته، فقد كان دليلا واضحا على إرادتنا الجماعية والالتزام السياسية المقبولة على نطاق واسع وهي إصلاح المجلس.

وكما قال وفد بلدي من قبل، فإن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يأتي من خلال تعديل ميثاق الأمم المتحدة. وسيطلب ذلك عملية حكومية دولية وعشرات العمليات الوطنية، بالنظر إلى أن تعديل الميثاق سيتطلب تصديق الدول الأعضاء، الأمر الذي ينطوي في كثير من الحالات على إجراءات حكومية وتدقيق عام. وعلينا أن نكفل، عندما نقدم اقتراحا لإصلاح المجلس إلى حكوماتنا الوطنية، أن يكون هذا الاقتراح أفضل اقتراح ممكن ومتسقا مع التزامنا بعقد اجتماعي متجدد ونظام متعدد الأطراف يكون مسؤولا أمام الشعب الذي من المفترض أن يخدمه، على النحو المبين في توصيات الأمين العام الواردة في خطتنا المشتركة (A/75/982). ولا يتعلق ذلك فقط بتحديد التحديات التي تنتظرنا. وتسعى كندا إلى كفالة عملية إصلاح أكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أولئك الذين يمثلون أضعف فئات السكان. وكجزء من مداولاتنا، ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تواصلًا هادفاً مع الشباب والحكومات والبرلمانات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني حتى يكون لهم أيضا صوت في هذه العملية. وعند النظر في مفاوضاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن نضع في اعتبارنا نقطتين أخيرتين لكن أساسيتين. أولاً، إن التحسينات

السيدة تودور - بيزيس (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تود كندا أن تشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. ونرحب بهذه المناقشة السنوية الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونتطلع إلى الجولة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية. وأود أن أهنيء السفيرين علياء آل ثاني ومارتن هيرمان على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة، وأن أؤكد لهما دعم كندا وتعاونها الكاملين طوال العملية.

وتفخر كندا بكونها عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وإنني أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به أمس السفير مساري، ممثل إيطاليا، باسم المجموعة (انظر A/76/PV.33). فقد أوضح بوضوح شديد كيف أن مجموعتنا ملتزمة بعملية إصلاح تقوم على توافق الآراء والشفافية والشمولية، وتركز على زيادة فعالية مجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

لقد تطور اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بمرور الوقت. وقد أخذنا في الحسبان مواقف الدول الأعضاء والمجموعات الأخرى من خلال عدة دورات تفاوضية. وستواصل كندا بذل قصارى جهدها لتحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء، نظرا للأهمية الحيوية لإصلاح مجلس الأمن. وهو أمر ضروري وسيطلب جهدا متواصلًا. وتقع تطلعات العديد من الدول الأعضاء وتوقعاتها المشروعة في صميم المسألة، شأنها شأن المصالح الوطنية والمبادئ الأساسية، لضمان أن يكون مجلس الأمن ممثلاً ومسؤولًا وديمقراطياً وشفافاً وفعالاً.

(تكلم بالفرنسية)

وستواصل كندا العمل مع الدول الأعضاء من أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة وجميع البلدان النامية، فضلا عن المجموعات عبر الإقليمية، بهدف توسيع تمثيلها في مجلس الأمن. ونسلم بأن المعاملة التاريخية لأفريقيا كانت ظالمة بشكل خاص وأن الإصلاح يجب أن يعالج حالة أفريقيا. ولكن الأمر لا يتعلق فقط بحجم

والدعم الساحق من أخواتنا وأشقائنا في أفريقيا للموقف الأفريقي المشترك واضح وملهم. وكما يدرك الرئيس والجمعية، ما فتئنا نؤيد ذلك الدعم، الذي ما زال ينمو مع كل دورة. وتعتقد نيكاراغوا أنه يجب الإصغاء لأفريقيا وتحقيق تطلعاتها إلى العدالة، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

كما نؤكد من جديد تضامنا ودعمنا لأشقائنا في الجماعة الكاريبية والدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الدول العربية في تطلعاتهم ورغباتهم في هذه الإصلاحات. ونثق في قيادة الرئيس لهذه العملية، ويمكنه أن يعول على التزام نيكاراغوا بالمشاركة البناءة في عملية إصلاح مجلس الأمن، التي نكرر التأكيد على وجوب أن تكون شاملة للجميع وشفافة وديمقراطية لتمكينها من تنفيذ ولايتها وإنشاء عملية إصلاح مشروعة.

ويناويسر (ليختشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئيسين المشاركين الجدد للمفاوضات الحكومية الدولية، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، على اضطلاعهما بمهامهما الصعبة. وستقوم ليختشتاين بدور بناء في المفاوضات وستدعم جهودهما. وتتوقف مكانة المفاوضات الحكومية الدولية وسلطانها في نهاية المطاف على استعداد أصحاب المصلحة الرئيسيين لتقديم تنازلات مجدية وإبداء المرونة في المفاوضات. وينبغي للمفاوضات أيضا أن تحدد وجهة نظرنا بشأن مستقبل تلك العملية، التي استمرت لسنوات عديدة بالفعل.

وفيما يتعلق بموضوع توسيع عضوية مجلس الأمن، اقترحت ليختشتاين قبل عدة سنوات نموذجا وسطا بمقاعد قابلة للتجديد على المدى الطويل، ولكن بدون منح حقوق نقض إضافية للدول. إن هذا النموذج الوسط ينطوي على إمكانية تمثيل أفضل للواقع الجغرافي السياسي اليوم، وكذلك للعضوية الحالية للأمم المتحدة. ومن غير المقبول أن بعض المناطق، ولا سيما أفريقيا، ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل خطير في مجلس الأمن، بينما لا يزال الجزء الذي نفرد به من العالم ممثلا تمثيلا زائدا. ولا نرى كيف يمكن اعتبار منح سلطات نقض جديدة مفيدة لفعالية المجلس، بالنظر إلى الأثر الضار المستمر لحق النقض القائم في عمل المجلس. وفي الوقت نفسه، نتفق على أن

التي طرأت على عمل المجلس وفعاليته جاءت من أعضائه المنتخبين، الذين كانوا مسؤولين إما فرادى أو كمجموعة عن النتائج الرئيسية بشأن قضايا من قبيل المرأة والسلام والأمن؛ وأفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات؛ وحماية المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بجدول الأعمال بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. ولم تأت تلك المكاسب من الأعضاء الدائمين. ثانيا، ينبغي إلغاء حق النقض وتقييد استخدامه إلى أن يحدث ذلك. وكندا من الدول الموقعة على المبادرة الفرنسية المكسيكية وتؤيد مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجموعة المساواة والاتساق والشفافية المعنية بتقييد استخدام حق النقض في حالات الجرائم الفظيعة والإبادة الجماعية. وبغية خدمة شعوب العالم على أفضل وجه، ولا سيما حماية جميع المدنيين، لا يمكن للدول الأعضاء أن تسمح بزيادة إمكانية الوصول إلى استخدام حق النقض.

السيدة لانو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وتؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلت به السفارة روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/76/PV.33).

لم تتمكن منظمتنا من تحقيق نطاق الأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء تلك الحالة، نحن بحاجة ماسة إلى الدعوة إلى إعادة بنائها. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نجري تغييرات أساسية لتمكين الأمم المتحدة من خدمة مصالح البشرية. وفي هذه الأوقات التي تشهد فيها البشرية الجائحة والمعاناة، فإن وجود مجلس أمن فعال وتمثيلي أمر حيوي، شأنه شأن إصلاح الأمم المتحدة ككل، كما دعا إلى ذلك القس ميغيل ديسكوتو بروكمان، سفير نيكاراغوا، خلال رئاسته للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان إصلاح مجلس الأمن وضمان أن يجسد تكوينه ووظائفه حقائق المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وقد أتاحت لنا الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لتأسيس الأمم المتحدة فرصة متميزة لإبقاء تعددية الأطراف النشطة والفعالة على المسار الصحيح مع التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وإعادة تأكيد الدور المركزي للمنظمة في الحوكمة العالمية. ولا يسعنا أن نتجاهل حقائق العالم سريع التغير. ولذلك، فإن الإصلاح المجدي لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وصلة بتحديات اليوم للسلام والأمن ضروري أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من الاختلافات القائمة، سيكون من الحيوي مواصلة المشاركة الجماعية في العمل من أجل إصلاح شامل من المرجح أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن وفد بلدي ملتزم بإجراء إصلاح مجدي لمجلس الأمن ولا يزال ملتزما كاملا بالموقف الأفريقي المشترك، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. لقد حان الوقت لكفالة تمثيل أفريقيا الكامل في مجلس الأمن. وما دامت أفريقيا غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة وممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، فإنها ستظل تعاني من ظلم تاريخي يجب تصحيحه وفقا للمطالب المشروعة للقارة الأفريقية، بمنحها مقعدين دائمين ومقعدين إضافيين غير دائمين في المجلس. وما دام حق النقض موجودا، يجب توسيعه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس، استنادا إلى مبدأي الإنصاف والتساوي في السيادة. ويشجعنا في ذلك الصدد الدعم المستمر والمتزايد للموقف الأفريقي المشترك، الذي تعترف به الجمعية العامة الآن على نطاق واسع. ونشتم أن هذا الدعم انعكس بحق في ورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين بشأن أوجه التقارب والتباعد في الدورة السابقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت يشكلان ركيزتي الموقف الأفريقي المشترك وينبغي الإشارة إليهما بشكل جماعي في أي وثيقة ختامية، لأنهما يعكسان بالتساوي التطلع المشروع لأفريقيا إلى رفع الظلم التاريخي بحقها.

وينبغي أن تكون الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية فرصة للحفاظ على الزخم، والحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، ومعالجة بعض أكثر المسائل المستعصية المتعلقة بالعملية.

اختيار بلدان إضافية لتتمتع بالعضوية الدائمة يمكن أن يساعد على إقامة توازن قوى أنجع في مجلس الأمن.

والتوسيع وحده لن يحقق إصلاحا مجديا للمجلس، بل يجب أن يشمل اتفاقا على استخدام حق النقض. وكانت هناك مبادرات إيجابية لتحقيق تلك الغاية، ونود بصفة خاصة أن نسلط الضوء على مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بالفظائع الجماعية. وقد انضم إلى مدونة قواعد السلوك ما مجموعه ١٢٢ عضوا في الجمعية العامة، منهم ١٠ أعضاء حاليون وعضوان دائمان في مجلس الأمن. ومع ذلك، ازداد استخدام حق النقض والتهديد باستخدامه في السنوات الأخيرة. ولذلك، من الضروري إنشاء آلية للمساءلة. وعلى وجه الخصوص، نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتعقد تلقائيا في كل مرة يمارس فيها حق النقض في مجلس الأمن، دون المساس بالنتيجة المحتملة. وهذا يعني أن الجمعية العامة يمكن أن تتفق على نتيجة وتعتمدها أو لها أن تختار عدم القيام بذلك.

وأخيرا، يحتاج مجلس الأمن أيضا إلى أن يتبنى نموذجا أمنيا جديدا على وجه السرعة. وكما يتبين بوضوح من الجائحة، يواجه المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم مزيدا من انعدام الأمن أكثر من أي وقت مضى. إن التحدي المتمثل في تغير المناخ يشكل تهديدا للسلام ويلوح في الأفق بشكل كبير بالنسبة للأمن على وجه الخصوص. ولكن بصورة أعم، يجب على المجلس أن يضع أمن البشر والناس في صميم عمله بغية إرشادنا إلى مستقبل آمن ومأمون.

السيدة إيفيل (الجزائر) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائم لليبيا والكويت باسم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/76/PV.33).

في البداية، أود أن أهني السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، والسيد مارتين بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة، وأن أؤكد لهما دعم وفد بلدي وتعاونهما الكاملين طوال العملية.

ونرحب أيضاً بتعيين الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية للدورة الحالية، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، ونؤيد عملهما تأييداً كاملاً. ونعتقد أن المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن في حد ذاتها دليل جيد على قدرة المنظمة على التكيف والتطور مع العالم من حولنا وضرورة ذلك. ويتعين علينا أن نجعل المجلس أكثر تمثيلاً وتعبيراً عن واقع المجتمع الدولي وأكثر مساءلة وشفافية وفعالية. ونحتاج أيضاً إلى التركيز على أفضل السبل لتعديل أساليب عمله. غير أن مناقشة الإصلاح في غياب التقدم الفعلي يمكن أن تعرض للخطر مصداقية كل من المفاوضات الحكومية الدولية والأمم المتحدة عموماً. وسأركز على أربعة مجالات رئيسية هامة بالنسبة لسلوفينيا:

أولاً، فيما يتعلق بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، نعتقد أنه ينبغي لها أن تسعى إلى الاتسام بالكفاءة والفعالية والتركيز على تحقيق النتائج قدر الإمكان. وبدلاً من أن نبدأ كل دورة من الصفر تقريباً، ينبغي أن ننظر في جعلها عملية مستمرة تكون فيها كل دورة جديدة استمراراً للدورة السابقة، وبالتالي نتجنب المناقشات والبيانات المتكررة في أغلب الأحيان. وثمة طريقة أخرى لتحقيق زيادة الكفاءة يمكن أن تكون بدء مفاوضات قائمة على النص على أساس وثيقة واحدة تتضمن مقترحات منسوبة لمقدميها على النحو المناسب. ويمكن أيضاً جعل العملية أكثر شفافية وانفتاحاً بتطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة، بحيث يُحتفظ بمحاضر للمناقشات. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على الحد من التكرار وأن يُضفي قيمة بالنسبة لنا مثل المحاضر الحرفية التي يُحتفظ بها لهذه المناقشة السنوية للجمعية العامة.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة التمثيل، لا يزال جعل المجلس أكثر تمثيلاً يصب في صميم مناقشاتها. ونؤيد الرأي القائل بأن بعض المجموعات ممثلة تمثيلاً ناقصاً، ودعوا في هذا الشأن إلى تخصيص مقعد غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية التي تضاعفت عضويتها ثلاثة أضعاف خلال السنوات الثلاثين الماضية. وفي الوقت نفسه، تؤيد سلوفينيا تأييداً خاصاً أفريقيا ومطالباتها بالمزيد من المقاعد في المجلس. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون للدول النامية الصغيرة صوت أكبر.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤكد أهمية المفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المحفل التفاوضي الشرعي الوحيد للنهوض بمساعنا الجماعي بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، الذي يشمل المجموعات الرئيسية الخمس ويأخذ في الاعتبار أوجه الترابط بينها. ومن المرجح أن يعرض أي نهج تجزيئي أو انتقائي للخطر الهدف النهائي المتمثل في إجراء إصلاح شامل.

وتكتسي الوثيقة الإطارية التي عُمت في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ نفس القدر من الأهمية، وهي لا تزال ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا لأنها تجسد بدقة مجمل الموقف الأفريقي المشترك بشأن المجموعات الخمس جميعها.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أهمية البناء على التقدم المحرز بالفعل بهدف تحقيق رؤية قادتنا على النحو الذي أعرب عنه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ - لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وديمقراطية وفعالية ومشروعية وانفتاحاً. وإن الجزائر على استعداد، بوصفها عضواً في لجنة الاتحاد الأفريقي المكونة من عشرة رؤساء دول وحكومات، للمشاركة البناءة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ولن نتمكن جميعاً من الوقوف معاً إلا بالتصميم الصريح مع الإرادة السياسية التي نحتاج إليها في نهاية المطاف للتمكن من إصلاح مجلس الأمن.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة السنوية الهامة وأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيسيتين المشاركتين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، الممثلة الدائمة السابقة لبولندا والممثلة الدائمة لقطر. لقد حققت نتائج تلك الدورة بعض التقدم، وإن كان طفيفاً جداً، في شكل إسناد جزئي لبعض مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها. وفي ذلك الصدد، رحبنا بورقة العناصر الصادرة عن الرئيسيتين المشاركتين السابقتين بشأن أوجه التقارب والاختلاف حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، التي عُمت على الجمعية العامة في ٢٩ نيسان/أبريل.

تحقيق النتائج. كما أن الطموح يعني كفالة أن يتجاوز قرارنا في نهاية الدورة التجديد التقني. وكانت المناقشة التي جرت في الجمعية العامة في حزيران/يونيه عندما جرت محاولة لذلك (انظر A/75/PV.84) توضيحية في هذا الصدد. وإذا أردنا أن نكفل نجاح هذه المحاولات في المستقبل، يبدو أن من المهم تخصيص وقت أكبر بكثير لصياغة النصوص والإمساك بزمam قرارات الجمعية العامة بصورة أعم فيما بين الدول الأعضاء.

ثالثاً، نرى أن النص الذي يُقصد به أن يكون أساساً للمفاوضات ينبغي أن يعكس على النحو الواجب النطاق الكامل للمواقف والمقترحات وأن يعترف بالمقترحات التي لا اعتراض عليها باعتبارها قواسم مشتركة.

رابعاً، من بين تلك المقترحات التي لا اعتراض عليها تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية في المجلس. إن مسألة تخصيص مقعد إضافي على الأقل للمجموعة في فئة الأعضاء المنتخبين هي مسألة مبدأ بالنسبة لأوكرانيا. ونود أن نؤكد من جديد أن المجموعة لا تزال من بين أقل المجموعات تمثيلاً في فئة الأعضاء غير الدائمين، إذ لا تشغل سوى مقعد واحد لـ ٢٣ دولة عضواً.

وأخيراً، سيواصل بلدي الإصرار على إعادة النظر في دور حق النقض في عمل مجلس الأمن. فهذا عنصر لا غنى عنه إذا أردنا إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً كاملاً. ومن غير المناسب إطلاقاً أن يتمتع الأعضاء الدائمون بامتياز ممارسة حق النقض أثناء نظر المجلس في الحالات التي يشاركون فيها مباشرة كأطراف في نزاع ما. ولذلك يؤيد وفد أوكرانيا بقوة جميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض. ونرى أن الأسباب المشروعة لتقييد استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض ينبغي أن تشمل حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلاً عن النزاعات والحالات التي يكون فيها العضو الدائم معنياً ولا يمكنه أن يصوت بنزاهة بسبب تضارب المصالح.

لقد عدلَ ميثاق الأمم المتحدة خمس مرات منذ توقيعه ليعكس عالمنا المتغير. ومن اللافت للنظر أن عملية التعديل توقفت قبل

ثالثاً، فيما يتعلق باستخدام حق النقض، نعتقد أن من يملكون حق النقض يتحملون مسؤولية كبيرة وينبغي أن يمتنعوا عن إساءة استخدامه أو التكرار لالتزامهم باتخاذ إجراء إيجابي، لا سيما عندما تكون هناك حاجة ماسة إليه. وإن إستونيا، بوصفها عضواً في مجموعة المسألة والاتساق والشفافية، تؤيد مدونة قواعد السلوك التي أصدرتها المجموعة والمتعلقة باستخدام حق النقض في إجراءات مجلس الأمن المتخذة إزاء الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد انضم بالفعل ما مجموعه ١٢٢ بلداً إلى مدونة قواعد السلوك الهامة هذه، وندعو البلدان الأخرى إلى أن تفعل الشيء نفسه. وتؤيد سلوفينيا أيضاً المبادرة الخاصة بتعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وأخيراً، فيما يتعلق بفئات عضوية المجلس، تؤيد توسيع الفئتين ونرحب بمناقشة الحلول الممكنة بشأن كيفية تناول هذه المسألة. وتتطلع سلوفينيا إلى المشاركة بنشاط في مزيد من المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن وتأمل في أن نكتسب ما يكفي من الزخم لتوجيهنا نحو إحراز المزيد من التقدم الملموس.

السيد كيسليسييا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن

يعرب عن امتنانه للرئيس على عقد مناقشة اليوم، ويعرب عن استعداده لكفالة حصول عملية إصلاح مجلس الأمن على الدعم اللازم. وقبل بدء الدورة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية، أود أن أكرر عدة نقاط يعتبرها وفد بلدي هامة لكفالة إحراز التقدم في ذلك المسعى.

أولاً، يجب أن نكون طموحين بما فيه الكفاية لكسر الحلقة المفرغة لتكرار مواقفنا عاماً بعد عام، وهي لا تنتج على الأرجح إلا قائمة محدثة من أوجه التقارب والاختلاف، وهي قائمة لا تساعد على رأب الصدع بين مواقفنا وإن كانت مفيدة جداً من حيث تقييم ما توصلنا إليه.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية. يمكننا أن نفتح آفاقاً جديدة لإحراز التقدم إذا بدأنا مفاوضات قائمة على النص. ومن شأن هذه الخطوة أن تعيد تنشيط عملية التفاوض وتعزز طبيعتها الموجهة نحو

أحاط تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982) به علما. ولذلك، فإنه يقع على عاتقنا الآن في هذه القاعة مسؤولية البدء في تحقيق النتائج التي طال انتظارها. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي من خلال بدء مفاوضات قائمة على نص، وفقا للممارسة العادية في الأمم المتحدة. ويمكن بسهولة أن تكون ورقة عناصر الرئيسين المشاركين السابقين، فضلا عن الورقات السابقة الأخرى، بما في ذلك الوثيقة الإطارية للدورة التاسعة والستين لعام ٢٠١٥، بمثابة منطلق للمفاوضات القائمة على النص.

وما فتئت جورجيا تؤيد دائما إصلاح مجلس الأمن من حيث التمثيل العادل وتوسيع العضوية، وقد أوضحنا مواقفنا لسنوات عديدة. ومع ذلك، أود أن أكرر تأكيد هذه المواقف مرة أخرى. إننا نؤيد توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء، مما سيزيد من شرعية المجلس وسلطته ومصادقيته. وتتمثل أولويتنا الخاصة في تخصيص مقاعد إضافية لمجموعة دول أوروبا الشرقية، حتى يكون لدينا تمثيل إقليمي أفضل ومساواة في المجلس. وفي الوقت نفسه، نؤيد تخصيص مقاعد إضافية لمجموعة الدول الأفريقية، تماشيا مع توافق آراء إيزولوني وإعلان سرت. ونتمسك بإشراك الدول الصغيرة في صنع القرار لضمان تجسيد المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة في السيادة بشكل أكثر وضوحا في صميم هيكل الأمن الدولي.

وينبغي أن ينطوي الإصلاح المجدي أيضا على إصلاح استخدام حق النقض بتقييده. فالمادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه في سلسلة من القرارات الهامة المحددة "يتمتع من كان طرفا في النزاع عن التصويت". ونعتقد أنه ينبغي تقييد حق النقض عندما يكون الهدف من قرار مجلس الأمن هو منع الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية أو حالات النزاع التي يشارك فيها أحد الأعضاء، وبالتالي لا يمكنه ممارسة حق النقض بنزاهة. وقد مررنا بتجربتنا البشعة في هذا الصدد. ومن ثم، فإننا نؤيد تأييدا كاملا البيان السياسي المتعلق بتعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي قدمته فرنسا والمكسيك خلال الدورة السبعين للجمعية،

٤٨ عاما، على الرغم من أنه لا يمكن مقارنة عالم القرن الحادي والعشرين بعالم عام ١٩٧٣، وهو العام الذي تمت فيه الموافقة على آخر تعديل. لقد تغيرت خريطة العالم بشكل كبير، وأصبحت الكيانات المصطنعة مثل الاتحاد السوفياتي شيئا من الماضي الآن. وعلى الرغم من اختفائها من خريطة العالم، فإنها لا تزال موجودة في الميثاق، كما نرى عندما نقرأ الميثاق. باختصار، إن ذلك يعني أن الميثاق في صيغته الحالية لا يجسد عالم اليوم لا بحكم الواقع ولا بحكم القانون. ومرة أخرى، فإن كل ما نحتاج إلى القيام به هو إلقاء نظرة على الخريطة ثم على الميثاق. وحتى الأمانة العامة تفهم ذلك وتستخدم صياغة في منشوراتها غير موجودة في النص الحالي للميثاق. ويمكننا أن نرى ذلك على موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت، لأن الدول الأعضاء غير متفقة على التغييرات. ورغم أننا فتحنا مجموعات مختلفة لإجراء مفاوضاتنا، لا يمكننا الاتفاق على أساسياتها. وقد حان وقت القيام بذلك.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أن وفد أوكرانيا مستعد للتفاعل البناء بشأن جميع المسائل المطروحة لضمان إحراز تقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن.

السيد إمانده (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك زملائي في الإعراب عن تقديري للرئيسيتين المشاركتين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الخامسة والسبعين، السفيرتين يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لبولندا، وعلياء آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر. كما أثني على السفارة آل ثاني لتوليها تلك المهمة الهامة للدورة السادسة والسبعين، وهذه المرة بالاشتراك مع زميلنا السفير مارتن بيل هيرمان، ممثل الدانمرك. وأهنئهما على السواء، وأتمنى لهما التوفيق وأؤكد لهما تعاون وفد بلدي التام.

لقد التزم رؤساء دولنا وحكوماتنا، من خلال الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وأعاد قرار التمديد ٥٦٩/٧٥ في حزيران/يونيه التأكيد على هذا الالتزام، كما

وثالثاً، ينبغي أن تأتي نتيجة هذه العملية في شكل اتفاق شامل بشأن إصلاح مجلس الأمن يتضمن عناصر تتعلق بتوسيع نطاق العضوية وأساليب العمل على السواء. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يشمل أي اتفاق نهائي المجموعات الخمس جميعها.

أخيراً، نؤيد عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ولكننا بحاجة إلى النظر في تحسين شكل نواتجنا من أجل توليد شعور أقوى بأن ثمة حركة، إن لم يكن تقدم. وعلى سبيل المثال، يمكن للمناقشات التي ستجرى في العام المقبل بشأن مجالات التقارب أن تمضي قدماً على أساس المناقشات الحكومية الدولية السابقة بغية توفير الزخم والتوجيه للمناقشات المقبلة بشأن المفاوضات.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بإعادة تعيين السفيرة علياء آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، رئيساً مشاركاً لعملية المفاوضات الحكومية الدولية للدورة السادسة والسبعين. وستوفر إعادة تعيينها تواصلاً هاماً بين الدورات. وأود أيضاً أن أهنئ زميلي ممثل الدانمرك، السفير مارتن هيرمان، على تعيينه رئيساً مشاركاً للدورة المقبلة.

ويتولى زميلانا من قطر والدانمرك مسؤولية عملية المفاوضات الحكومية الدولية في لحظة حرجية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. بعد مرور عام على الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي انتقلت فيه جميع الدول الأعضاء على بث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، نجد أنفسنا مرة أخرى في مفترق طرق. فمعا نواجه تحديات عالمية جديدة ومعقدة، تشمل التقدم التكنولوجي السريع والاضطرابات والتحديات الأمنية والاقتصادية والصحية غير المسبوقة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وما يزداد وضوحاً هو أنه لا يمكن التصدي لتلك التحديات إلا من خلال هيكل فعال وتمثيلي للأمم المتحدة.

وتواصل أستراليا، من جانبها، دعم الإصلاح المجدي عبر ركائز التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن لكفالة أن تحقق الأمم المتحدة

وكذلك مدونة السلوك التي أصدرتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن بشأن الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

أخيراً، يجب أن يتسم عمل المجلس بمزيد من الانفتاح حتى تجري مداولاته بطريقة أكثر شفافية وديمقراطية، مما يزيد من خضوعه للمساءلة أمام الجمعية العامة.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الممثلين الدائمين للدانمرك وقطر على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة.

لقد كان الهدف من مفاوضات هذا العام هو "بث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن". ويأتي ذلك في الوقت المناسب جداً، بالنظر إلى أنه على الرغم من مرور الوقت وما صاحب ذلك من تطورات جغرافية سياسية هامة في العقود الماضية، لا يزال مجلس الأمن مؤسسة تحتاج إلى الإصلاح من حيث طابعه التمثيلي وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق بإيجاز للعناصر التالية، التي ذكرناها بالفعل بمزيد من التفصيل في عدد من المناسبات.

أولاً، تؤيد الفلبين توسيع عضوية المجلس بزيادة عدد الأعضاء إلى ٢٧ عضواً. وثانياً، نعتقد اعتقاداً قوياً أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أمر حاسم. وينبغي أن يكون هدف المجلس هو توسيع نطاق مشاركة غير الأعضاء في عملياته لصنع القرار وزيادة الشفافية والمساءلة أمام غير الأعضاء. ونظراً لأن النظام الداخلي للمجلس مؤقت في الأساس، فإنه غير شفاف ولا يمكن التنبؤ به. ولذلك، فإن جعله أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ يتطلب أن نتفق على إجراءات محددة يتعين اتخاذها في ظل ظروف محددة.

وثانياً، فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ما برحت وفود عديدة تدعو باستمرار إلى ممارسة المزيد من التنسيق والتفاعل المنتظمين بين المجلس والجمعية والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، مع احترام اختصاصات كل هيئة وولاياتها.

وتكرر أستراليا تأكيد التزامها بالعمل من أجل إصلاح مجلس الأمن مع جميع الدول الأعضاء حتى يكون المجلس أفضل تجهيزاً لصون السلم والأمن الدوليين ويتمكن من التصدي بفعالية للتحديات العالمية الجديدة والناشئة في عالم يزداد تعقيداً وإثارة للجدل.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة العامة، التي تتناول موضوعاً ذا أهمية كبيرة للعديد من الوفود، وعلى قيادته في النهوض بإصلاح مجلس الأمن. ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا للرئيسين المشاركين لعملية التفاوض الحكومية الدولية خلال الدورة الخامسة والسبعين، السيدة يوانا فرونييتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لجمهورية بولندا، والسيدة علياء بنت أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، على تقانيهما وعملهما الشاق. ونود أيضاً أن نهنيئ السفيرة آل ثاني والسفير مارتن بيل هيرمان، ممثل الدانمرك، على إعادة تعيينهما وتعيينهما رئيسين مشاركين، على التوالي، للدورة الحالية. ونتطلع إلى العمل معهما.

وبينما نفكر ملياً في عمل الأمم المتحدة في أعقاب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها، يجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن جزءاً لا يتجزأ من تلك الأفكار بغية ضمان أن تكون المنظمة مؤهلة للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويبدو أن جميع الدول الأعضاء تتفق من حيث المبدأ على الفكرة الأساسية بضرورة إصلاح الأمم المتحدة من أجل جعل هذه الهيئة العالمية أقوى وأكثر استجابة للشعوب التي تخدمها. وإصلاح مجلس الأمن جزء أساسي من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، ولا تزال سلوفاكيا ملتزمة بتحقيق نتائج تجعل المجلس أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية.

وبعد اعتماد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وفي ضوء التقرير الأخير للأمين العام "خطينا المشتركة" (A/75/982)، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتفد مبادئها وتوصياتها، التي تعني، في جملة أمور، إعطاء زخم جديد للأمم المتحدة وإصلاحها على النحو الواجب. وينبغي أن أشير إلى أنه قد مضى أكثر من ٤٠ عاماً منذ أن أدرج الإصلاح الموضوعي

الغرض المنشود منها وأن تصبح فعالة ومنفتحة وتتوخى الشفافية وخاضعة للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء. لقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ مدى أهمية التعاون الدولي والمتعدد الأطراف في تحديد سبيل للمضي قدماً وضمان استدامة التعافي ومشاطرته. كما أظهرت بوضوح شديد الحاجة الماسة إلى التنسيق بين الوكالات للتصدي للتحديات العالمية، سواء غير مسبوق أو غيرها. ولا يزال مجلس الأمن جزءاً مركزياً من هيكلنا العالمي. وبما أن المجلس هو جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي له ولاية اتخاذ قرارات ملزمة قانوناً للدول الأعضاء، فإن تنفيذ إصلاحه الجاري أساسي لضمان أن يظل مجهزاً للاضطلاع بدوره الأساسي كجهة ضامنة للسلم والأمن الدوليين. وفي بيئة عالمية سريعة التغير، أصبح ذلك أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وما فتئت أستراليا تدعو إلى إصلاح مجلس الأمن في ثلاثة مجالات.

أولاً، يحتاج المجلس إلى أن يجسد على نحو أفضل الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة، مع تمثيل أكبر لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ثانياً، يجب أن تكون أكثر خضوعاً للمساءلة أمام الدول الأعضاء. ويجب تحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق مع الجمعية العامة ولجنة بناء السلام والوكالات الشريكة الأخرى، وبكفاءة زيادة استخدام المعلومات التحليلية المتسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحسين التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ثالثاً، ينبغي وضع معايير أفضل بشأن استخدام حق النقض بحيث يكون استخدامه أكثر شفافية ومحدودية.

وعلى الرغم من سنوات عديدة من المناقشات، كان التقدم المحرز في إصلاح مجلس الأمن بطيئاً. ونحث مرة أخرى على الانتقال إلى المفاوضات القائمة على النصوص، مما سيساعد على بناء الزخم اللازم لإحداث التغيير. وينبغي لنا أيضاً أن نسعى جاهدين لجعل المفاوضات الحكومية الدولية عملية أكثر انفتاحاً وشفافية ينطبق عليها النظام الداخلي للجمعية العامة. إن الحاجة الملحة إلى إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة واضحة. ونحن نعلم أن الإصلاح الشامل والمجدي لن يتحقق على الفور، ولكن هناك رغبة واضحة في إحراز تقدم ملموس.

التحديات والتحديات الخطيرة التي تواجه كلاً من العالم ومهام مجلس الأمن، الذي كلفته الدول الأعضاء بمسؤولية رئيسية في التصرف بالنيابة عنها من أجل صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ثمة اتفاق في الرأي على أن مجلس الأمن يحتاج إلى إصلاح لكي يجسد الواقع الحالي، ويكون أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وخضوعاً للمساءلة وتمثيلاً للجميع. والمفاوضات الحكومية الدولية أنسب منبر للجهود التي تبذل في سبيل إصلاح مجلس الأمن بقبول سياسي من الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وجميع المسائل الرئيسية الخمس مترابطة ترابطاً وثيقاً، وتستند المفاوضات إلى حد معقول إلى المبدأ القائل بأنه لا اتفاق على أي شيء إلا بعد التوافق على كل شيء. ومع ذلك، هناك طائفة واسعة من الآراء بشأن إصلاح المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بفئات العضوية، ومسألة حق النقض والتمثيل على الصعيد الإقليمي.

وعلى الرغم من أوجه التعارض فيما الدول الأعضاء وخلافاتها بشأن جوهر الأمور، لا يزال بإمكانها إحراز التقدم بشأن عدد من المسائل بالتركيز على مجالات التقارب، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة نسبة التمثيل في المجلس للبلدان النامية، والدول الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الصغيرة، فضلاً عن تعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة وتحسين أساليب عمل المجلس. والتوسع المتوازن في عضوية مجلس الأمن مع الحفاظ على أدائه لمهامه وعملياته بفاعلية سيساعد على تعزيز سلطته وشرعيته، شريطة أن يكون أساس هذا التوسع توزيعاً جغرافياً عادلاً ومنصفاً. ومما قد يسهم في دفع عملية الإصلاح قدماً في هذا السياق توسيع فئة العضوية التي تقبل بها جميع الدول الأعضاء، أو حتى إنشاء مقاعد غير دائمة أطول أجلاً مع إمكانية إعادة انتخاب شاغليها على الفور، وذلك كجزء من عملية إصلاح شامل لمجلس الأمن، ومع مراعاة عدم المساس بالمفاوضات حول المسائل الجوهرية المتبقية من حيث فئات العضوية وغيرها من المجموعات.

لمجلس الأمن لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة. ولذلك، ينضم وفد بلدي إلى البلدان الأخرى في الدعوة إلى بدء مفاوضات قائمة على نص ستعطي لعملية المفاوضات الحكومية الدولية معنى موضوعياً وتعمل بالعملية. وفي ذلك الصدد، تظل مسائل الإصلاح الرئيسية الخمس المبينة في المقرر ٥٥٧/٦٢ المبادئ التوجيهية لعملنا في المفاوضات الحكومية الدولية.

إن موقف وفد بلدي بشأن إمكانية إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن موقف ثابت وموثق توثيقاً جيداً. ونؤيد توسيع فئتي العضوية والدعوات إلى زيادتهما إلى ما لا يزيد عن ٢٥ عضواً، مع احترام التوازن الجغرافي. ومن حيث المبدأ، يجب أن يتحمل الأعضاء الجدد في المجلس نفس المسؤوليات والالتزامات التي يضطلع بها الأعضاء الحاليون. وأود أن أشدد على أن إصلاح المجلس ينبغي أن يشمل تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ويمكن أيضاً تحقيق الكثير عن طريق تعزيز شفافية وكفاءة عمل المجلس. ولهذا السبب، نشجع التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية S/2017/507. ونرحب أيضاً بالتحرك الإيجابي نحو تحسين علاقات المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل الجمعية العامة والأمانة العامة ولجنة بناء السلام، فضلاً عن تفاعله وحواره مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها. وفي الختام، يتطلع وفد بلدي إلى المشاركة في مفاوضات صريحة وشفافة وشاملة للجميع وموجهة نحو تحقيق نتائج بهدف النهوض بالعملية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المهمة. ونرحب بتعيين الممثلين الدائمين لدولة قطر والدانمرك رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية ونتطلع إلى العمل معهما خلال الدورة الحالية.

إن إصلاح مجلس الأمن يصب في مصلحة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة. وهذا الاهتمام سببه

الفئتين يستند إلى تكوين المجلس، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، ومعطيات الواقع المعاصر، ومبادئ العدالة والمساواة، بغية كفالة تمثيل أكبر للبلدان النامية، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى مجموعات إقليمية غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً.

وينبغي أن يقتصر استخدام حق النقض على القرارات المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق، بغية الإنهاء التدريجي والتام لاستخدامه. وما دام حق النقض سارياً فينبغي زيادة مستخدميه ليشمل جميع الأعضاء الجدد في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الذين يجب أن يكون لهم جميع صلاحيات تلك الفئة وامتنيازاتها، بما في ذلك حق النقض. بنولي أهمية كبيرة لمسألة ضمان التوزيع الجغرافي العادل من خلال التركيز على المجموعات غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً. ولا بد من النظر على النحو الواجب في فئتي العضوية حتى تمثل جميع المناطق تمثيلاً ملائماً ولا سيما تلك المناطق غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً، وينبغي أن يكون الحل منصفاً وعادلاً.

وترى منغوليا أنه من الأهمية بمكان عقد مناقشات مفتوحة في مجلس الأمن وإشراك عموم أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان التي تتحمل تبعات قرارات المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ونعارض دأب المجلس حالياً على عقد جلسات سرية لا تصدر عنها محاضر، ونحث على إتاحة للدول غير الأعضاء إمكانية الاطلاع على وثائقه ومحاضره بما فيها وثائق ومحاضر الهيئات الفرعية للمجلس، ومنحها حق المشاركة في مناقشاتها.

وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يعزز علاقات عمله مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وأن يحافظ على علاقة عمل وثيقة مع الجمعية العامة، وذلك من بين أمور أخرى، بإجراء مشاورات منتظمة وإعداد تقييمات تحليلية موضوعية وشاملة لأعماله وإدراجها في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة. وينبغي له أيضاً أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة على نحو أكثر تواتراً.

وفي الختام، يلتزم وفدي بالمشاركة البناءة في المفاوضات المستمرة لدفع هذه العملية قدماً، التي تهدف إلى بناء مجلس أمن أكثر ديمقراطية وفعالية وتمثيلاً للجميع بما يجسد واقع عالمنا المتغير.

إن مسألة حق النقض هي أحد العناصر الرئيسية لعملية إصلاح مجلس الأمن، وقد لاحظنا مختلف الخيارات التي ناقشتها الدول الأعضاء في ذلك الصدد. ومن الضروري إجراء تحليل أكثر تعمقاً لتبين، أولاً وقبل كل شيء، ما إذا كان حق النقض يشكل عائقاً أمام فعالية عمل المجلس وماهية هذا العائق، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون والتنسيق على نحو وثيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، كل امتثالاً لولايته، أمر بالغ الأهمية لتمكينه من مواجهة التهديدات والتحديات القائمة والجديدة والناشئة بفعالية. ومسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يبيت فيها سائر الأعضاء من خلال مفاوضات حكومية دولية تتسم بالانفتاح والشفافية وتستوعب الجميع، وأن تأخذ في الاعتبار مواقف جميع الدول الأعضاء وشواغلها. نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم على مدار المفاوضات بناء على العمل الذي أنجز بالفعل والمكاسب التي تحققت، وذلك بحسن نية وبروح من المرونة والمشاركة البناءة والاحترام المتبادل.

السيد فورشيلوف (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للرئيس على دعوته لعقد هذه الجلسة وعلى ملاحظاته المهمة (انظر A/76/PV.33). وأود أن أشكر الرئيسيتين المشاركتين السابقتين للمفاوضات الحكومية الدولية على توليهما رئاسة الجمعية العامة بشأن مفاوضات إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الخامسة والسبعين. وفي الوقت نفسه، أود أيضاً أن أهنئ السفارة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر على إعادة تعيينها، والسفير مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للاندرك، على تعيينه، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية الحالية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به السفارة روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/76/PV.33)، ويود أن يضيف بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

لا بد أن يستمر التوسع في فئتي المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن على نحو عادل ومنصف. إن موقفنا المؤيد لتوسيع

العامه. إن حفظ السجلات ونشر اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية على شبكة الإنترنت يعزز انفتاح العملية وشموليتها وشفافيتها. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق على نص واحد كأساس لمداولاتنا في المفاوضات عنصر حاسم في مصداقية العملية. لذلك تؤيد غيانا الدعوة إلى تركيز الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية على تحسين ورقة عناصر الرئيسين المشاركين بشأن جوانب التقارب والاختلاف لضمان تكريس مواقف الدول الأعضاء بالكامل وأن تستخدم كأساس لإقامة التقارب في المستقبل. وفي هذا الصدد، وانطلاقاً من روح الشفافية، تشدد غيانا على ضرورة الاستجابة لرغبات الأعضاء الصريحة، وتحاشي استبعاد الأفكار في التفتيحات المقبلة للورقة.

لا جناح علينا في اتخاذ القرار الصواب. إن الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية تمثل فرصة أخرى لبث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتحقيق نتائج ملموسة على نحو أكثر. وتواصل غيانا الدعوة إلى توسيع فئتي العضوية وضمان وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس. ونعتقد أنه بالنظر إلى التجارب الفريدة لتلك المجموعة، لديها إسهامات مهمة تقدمها في مجال صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في ضوء التهديدات غير التقليدية الناشئة مثل تغير المناخ. ووفد بلادي مستعد وملزم بالعمل مع الميسرين والوفود المشاركة للمضي قدماً بهذه العملية وضمان أن يكون لدينا مجلس أمن مجهز تجهيزاً كاملاً للاستجابة للتحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين اليوم.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. أود أيضاً أن أهنئ السفيرين آل ثاني وهيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، على تعيينهما بصفة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، وأن أؤكد لهما دعم وفدي لهما وتعاونهما الكامل معهما. أشكر أيضاً الرئيسيتين المشاركتين السابقتين على مساهمتهما في العملية.

إن كمبوديا نصير قوي لتعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد. ونرى أن إصلاح مجلس الأمن يخدم مصالح جميع الدول

السيدة رودريغز بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غيانا تماماً البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/76/PV.33).

ونشكر الرئيس على دعوته لعقد هذه المناقشة السنوية وعلى جهوده القيمة التي يبذلها للمضي قدماً في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. كما تشارك غيانا في تهنئة السفارة علياء أحمد سيف آل ثاني، ممثلة قطر، على إعادة تعيينها، والسفير مارتن بيل هيرمان، ممثل الدانمرك، على تعيينه، رئيسين مشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة. ونوجه لهما الشكر على قبولهما تلك المسؤولية المهمة ونتعهد لهما بكامل دعمنا في تنفيذ ولايتهما.

لقد مر اثنان وأربعون عاماً منذ أول مرة دعت غيانا وتوسع دول أعضاء أخرى إلى وضع مسألة إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة. هل يمكن أن يتصور أحد أن الأولوية الملحة حينذاك كانت ضمان أن يكون مجلس الأمن أكثر استجابة وإنصافاً وتوازناً في تمثيله للأعضاء في فئة العضوية الموسعة في الأمم المتحدة؟ وها نحن اليوم، بعد ٤٢ عاماً، نوجه نفس النداءات. ويمكننا، ويجب علينا، أن نفعل الأفضل. لقد أمضينا في الجمعية العامة ٢٩ عاماً في النظر المنتظم في مسألة إصلاح مجلس الأمن و ١٢ عاماً من المفاوضات الحكومية الدولية. لقد استمعنا إلى العديد من البيانات والمواقف ووجهات النظر بشأن الحاجة إلى الإصلاح وشتى النماذج التي ينبغي أن تحدد تنفيذه. لقد أحرز بعض التقدم المتواضع، ولكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الهدف المتمثل في مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلاً ومساءلة.

إن ما هو مطلوب الآن توفر الإرادة السياسية والتزام جميع الدول الأعضاء بإعطاء الأولوية لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، والتركيز على تحقيق نتائج ذات طابع عملي أكثر. ومن الضروري أن نقوم بتطبيق العملية الحكومية الدولية وتطبيق النظام الداخلي للجمعية

نشدد على ضرورة إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، مع مراعاة الترابط بين المجموعات الخمس قيد النظر. ولذلك تعارض أوغندا أي نهج مجزأ أو انتقائي يتناقض مع روح الإصلاح الشامل الذي نصبو إليه جميعاً.

وتكرر أوغندا الموقف الأفريقي المشترك، كما جاء في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. والتمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن يعني ما لا يقل عن مقعدين دائمين مع التمتع بجميع امتيازات وصلاحيات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، إذا ما تم الإبقاء عليه، وخمسة مقاعد غير دائمة. وفي هذا الصدد، تؤكد أوغندا الحاجة إلى توسيع فئتي مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة على السواء، وترفض أي اقتراحات ترمي إلى إنشاء فئات أخرى من العضوية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض بوضوح سعي أفريقيا إلى التمثيل في الفئة الدائمة. ويعرب وفدي عن تقديره للدعم القوي والواسع النطاق من جانب معظم أعضاء الأمم المتحدة الذي يحظى به الموقف الأفريقي المشترك، ويرحب بتكريس الرئيستين المشاركتين السابقتين لذلك التأييد الواسع في الجزء المتعلق بالتقارب في ورقة العناصر الصادرة عنهما، والتي تتجسد

”الاعتراف والتأييد العارم للدول الأعضاء لتطلع أفريقيا المشروع إلى الاضطلاع بدورها الصحيح على الساحة العالمية، بما في ذلك من خلال زيادة وجودها في مجلس الأمن كما تجلّى في توافق آراء إزولويني الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي“.

وتكرر أوغندا دعمها القوي للوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥ بوصفها الوثيقة المرجعية الرئيسية للمفاوضات الحكومية الدولية التي تتركز الموقف الأفريقي المشترك برمته، وأيضاً في كل المجموعات الخمس. ولذلك تقدر أوغندا إحالة الوثيقة الإطارية إلى هذه الدورة، ومعها ورقة عناصر الرئيسين المشاركين.

وتؤكد أوغندا مجدداً التزامها القوي بعملية المفاوضات الحكومية الدولية وتعيد التأكيد على أن هذه المفاوضات، على النحو المحدد في المقرر ٥٥٧/٦٢، لا تزال الآلية المشروعة والمناسبة للتداول بشأن

الأعضاء، الكبيرة والصغيرة منها. ولذلك ينبغي الاضطلاع بعملية الإصلاح بطريقة تستوعب مقترحات جميع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، تكرر كمبوديا موقفها المبدئي المؤيد لتوسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، بغية ضمان فعالية المجلس، وكذلك زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، للنظر فيها على النحو الواجب من جانب المجلس، حتى يتسنى الاستماع إلى تلك الأصوات ودراسة المسائل التي تهمها بفعالية.

بينما نكد لإحراز مزيد من التقدم، ينبغي أن نركّز على سد فجوة الخلافات في كل مجموعات الإصلاح. ونعتقد أن بناء توافق في الآراء أمر في غاية الأهمية وسيفضي إلى إحراز تقدم جوهري في مفاوضاتنا الرامية إلى الإصلاح الناجح. وأي محاولات لفرض مفاوضات قائمة على النص بدون التوصل أولاً إلى توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء ستؤدي إلى نتائج عكسية، وستعوق عملية التفاوض. وأخيراً، يشدد وفدي على ضرورة أن تصبح المفاوضات الحكومية الدولية الآلية الرئيسية لمناقشة وإصلاح مجلس الأمن والتفاوض بشأنها، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ونعارض أي محاولات لوضع برنامج منفصل للتفاوض على عملية الإصلاح، لأننا نعتقد أنه سيحدث انقساماً بين الأعضاء.

السيد كايوبوسي (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس ونقدر عقده لمناقشة اليوم بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. كما تهنيئ أوغندا الممثلة الدائمة لقطر على إعادة تعيينها، وتهنيئ ممثل الدانمرك على تعيينه، بصفة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، وتؤكد دعم أوغندا الكامل لهما للمضي قدماً بعملية الإصلاح.

بادئ ذي بدء، تؤيد أوغندا البيان الذي أدلى به السفير الحاج فانداي توراي، الممثل الدائم لسيراليون ومنسق لجنة الاتحاد الأفريقي لعشرة رؤساء دول وحكومات (C-10)، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/76/PV.33)، وتود أن تبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

يهدف ميثاق الأمم المتحدة بالدرجة الأولى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها بالشكل الذي يمنع حدوث أزمات وحروب وكوارث يتسبب فيها سلوك الدول، ويكبح جماح هذا السلوك من خلال قواعد قانونية دولية، واتباع نوع من الدبلوماسية الوقائية والرداعة تعتمد بالدرجة الأولى على إرادة الدول مجتمعة، والعمل بحسن نية في إطار مبادئ الأمم المتحدة.

ولقد شهد العالم تطورات جديدة تختلف عما كانت عليه في أربعينات وخمسينات القرن الماضي. هذه التطورات الكبيرة تلزمت اتخاذ إجراءات هامة وضرورية فرضتها ظروف جديدة تحتم علينا إحداث إصلاحات على أهم جهاز في الأمم المتحدة والمناطق به مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو مجلس الأمن. هذه الإصلاحات يجب أن تكون شاملة وتركز على الجوانب الخمسة من عملية الإصلاح، ومن بينها مسألة التمثيل الجغرافي العادل، وخاصة تمثيل القارة الأفريقية التي تشكل دولها ٥٤ دولة عضوا في الأمم المتحدة، ولم تمثل تمثيلاً عادلاً في مجلس الأمن بالرغم من كونها أكثر من ٧٠ في المائة من أجنحة المجلس، وهي قضايا أفريقية.

وهنا نؤكد ضرورة أن يدرك جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن الوقت قد حان لرفع الظلم التاريخي عن هذه القارة واعتبار مطالبها شرعية وواقعية وواجبة التطبيق، وهذه المطالب قد عبرت عنها هذه القارة في الكثير من المناسبات لخصت فيها الدول الأفريقية موقفها الموحد المنصوص عليه في توافق أوزولويني وإعلان سرت، والمتمثل في المطالبة بحصول القارة الأفريقية على مقعدين دائمين في مجلس الأمن بكل امتيازاتهما، بما فيها حق النقض "الفيتو"، ومقعدين إضافيين من فئة العضوية غير الدائمة.

يرحب وفد بلدي بموقف أعضاء الجمعية العامة باستمرار عملية المفاوضات الحكومية الدولية حول التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتعلقة بعمله، ويود التأكيد هنا على ضرورة أن نستمر في بذل الجهود لفهم بعضنا البعض بالطريقة التي يمكننا من خلالها إحراز تقدم يفرضي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

إصلاح مجلس الأمن. كما يود وفد بلدي التأكيد من جديد على أنه سيكون من السابق لأوانه الدعوة إلى إجراء مفاوضات قائمة على النص قبل التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بين الأعضاء بشأن جميع المجموعات الخمس قيد النظر. كما أننا، كعضو في لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة، لم نتلق أي ولاية من هذا القبيل من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. ولا تزال أوغندا ملتزمة أيضا بتقديم دعمها الكامل للرئيسين المشاركين والانخراط مع جميع الدول الأعضاء في دفع العملية قدماً.

السيد بن زيتون (ليبيا): السيد الرئيس، بداية أود أن أتقدم إليكم بالشكر على ترأسكم هذه الجلسة المخصصة للبند ١٢٣، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". كما أتقدم بالتهنئة للسفير مارتن هيرمان مندوب الدنمارك على تعيينه رئيساً مشاركاً، وكذلك أهني السفيرة علياء آل ثاني مندوبة قطر على إعادة تعيينها كرئيسة مشاركة لهذه المفاوضات.

يؤكد وفد بلدي على ما ورد في بيان جمهورية سيراليون الذي يمثل الموقف الأفريقي الموحد من هذه القضية، كما يؤيد البيان الذي أدلى به مندوب الكويت، والذي يعبر عن موقف المجموعة العربية (انظر A/76/PV.33).

ويحدونا الأمل في الانطلاق نحو مرحلة جديدة من المفاوضات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، بعد أن شهدت الدورة الماضية صعوبات في عقد الاجتماعات بسبب جائحة كوفيد-١٩ وما ترتب عليها من إجراءات ضرورية للمحافظة على الأرواح والحد من انتشار الجائحة. ويحدونا الأمل في البدء في عملية تفاوضية جادة تحقق الأهداف المرجوة من المفاوضات الحكومية الدولية التي ستكرس نوعاً من الإصلاح غير مسبوق في عمل مجلس الأمن، وتشكل ضرورة ملحة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف السامية لمنظمتنا. ويود وفد بلدي التقدم بالشكر أيضاً لكل من ساهم في هذه المفاوضات السابقة من وفود الدول، والرؤساء المشاركين، وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس على عقد المناقشة المهمة التي جرت اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن، ويمكنه أن يعول على دعمنا الكامل في تحقيق رؤيته لتنشيط الأمم المتحدة. ونحن نثق بحكمته في توجيهنا ونود أن نهئى السفيرة علياء آل ثاني والسفير مارتن بيل هيرمان على تعيينهما كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

بالأمس، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧/٧٦، وهو قرار مهم يحدد مسار العمل لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها قادتنا في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وينبغي أن يلهمنا اعتماده بتوافق الآراء بأن نفعل الشيء نفسه بالنسبة لعملية إصلاح مجلس الأمن، لأن الإعلان يكلفنا أيضا ببث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بتلك المسألة.

ولم يتغير جوهر مواقفنا، ولذا فإنني سأمتنع عن التطرق إليها اليوم، ويبدو أن جميع الوفود تقريبا هنا اليوم لديها نفس الشعور. وكلنا نعرف ما هي مجالات التقارب والاختلاف بيننا. وبعد ثلاث سنوات من المشاركة في المناقشة بشأن هذه المسألة، أود أن أطرح بعض الأسئلة ثم أتطلع إلى الجمعية للحصول على إجابات.

أولا، متى يحين الوقت المناسب للإصلاح؟ وبينما نواصل التداول هنا في نيويورك، تستمر النزاعات والحروب في جميع أنحاء العالم ولا تظهر أي علامة على انحسارها في أي وقت قريب. وشعوبنا بحاجة إلى مجلس أمن قادر على الأداء بفعالية وكفاءة، عاجلا وليس آجلا. ويرى وفدنا أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تبدي مرونة سياسية أكبر من أجل التقدم نحو تحقيق التقارب بينها.

ثانيا، أين وبماذا ينبغي أن نبدأ إصلاحنا؟ ولدينا مجموعة من القواسم المشتركة وتوافق الآراء نتيجة سنوات من المداولات. فتوسيع العضوية غير الدائمة، على سبيل المثال، يمكن أن يكون مكسبا سريعا. ونحن مدينون بذلك لشعوب أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وأصواتهم بحاجة إلى تمثيل أكبر في المجلس. وتحسين أساليب عمل المجلس أمر قابل للتنفيذ أيضا. ويمكننا أن نبدأ

من هذه العملية التي طالت كثيرا، بالرغم من الاتفاق على بعض القضايا والوصول إلى عدد من القواسم المشتركة.

ويود وفد بلدي التأكيد أيضا على ضرورة البدء في مفاوضات جدية تضع في حساباتها الحاجة الملحة لإصلاح المجلس بالطريقة التي يمكن من خلالها تطوير طرق عمله بصورة شفافة وديمقراطية تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتشرك جميع الأطراف صاحبة الشأن في جميع المناقشات التي تتم في المجلس.

إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية حول إصلاح مجلس الأمن تحتم علينا ضرورة النظر إلى جميع جوانب الإصلاح المختلفة بصورة شاملة تضع في حساباتها ضرورة الإسراع بتحقيق هذه الإصلاحات، وهذا كما تعلمون لا يتأتى إلا من خلال إرادة جماعية تضع في حساباتها أن هناك ظلما وقع في مسألة التمثيل في مجلس الأمن، وكذلك أساليب عمله، حيث يصفها الكثيرون بأنها غير ديمقراطية.

وحتى تلك الدول التي تمتعت في السابق بعضوية المجلس غير الدائمة اشتكت من سيطرة الأعضاء الدائمين في المجلس على عمله. كما أن قصر المدة المحددة بسنتين في عضوية المجلس لا تمكن الدول غير دائمة العضوية من أن تضع بصمة على عمل المجلس. كما نرى ضرورة تطوير علاقة المجلس بعمل الجمعية العامة، التي تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالطريقة التي تحقق الانسجام في عمل الجهازين، وأن لا يحدث تداخل في عملهما بالصورة التي توحى بأنهما جهازان يعملان في إطار منظمتين مختلفتين.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي استعدادنا للمشاركة في الجولة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية حول إصلاح مجلس الأمن، ويعرب عن أمله في أن تكون هذه الجولة بداية لعملية جدية تحقق الأهداف التي نسعى إليها من خلال هذه المفاوضات، التي لو نجحت ستحول هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة إلى جهاز فاعل يمكنه أن يؤدي مهامه بالشكل المطلوب، وستصحح الأمم المتحدة الظلم التاريخي الذي وقع على بعض أقاليم العالم من حيث التمثيل وتحديث تغييرا على أساليب عمل المجلس تمكنه من العمل بصورة شفافة وأكثر ديمقراطية.

ولم أقم بإثارة الأسئلة حول لماذا ومن لأن الإجابات واضحة جدا. ويؤكد العدد الهائل من قرارات مجلس الأمن الأخيرة على خطورة تحدياتنا العالمية المتعلقة بالسلام والأمن، فضلا عن الدور الحاسم الذي يضطلع به المجلس في تخفيف حدة النزاع وتعزيز السلام. ولذلك فنحن بحاجة إلى مجلس شامل وشفاف وديمقراطي قادر على الوفاء بمسؤولياته على نحو كاف. ومن واجبنا جميعا، نحن الدول الأعضاء، أن نحقق ذلك الإصلاح. ووفدنا على استعداد للعمل مع جميع الوفود الأخرى للإجابة على تلك الأسئلة خلال رئاسة الرئيس المفعممة بالأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

بالقواسم المشتركة الأدنى. ويمكن أن يكون تبادل المعلومات والتواصل مع الدول خارج المجلس خطوة مهمة وموحدة. ويستفيد الأعضاء غير الدائمين، أثناء عضويتهم في المجلس، من تبادل المعلومات مع الدول خارج المجلس، مما يثري فهمهم ويوجه مواقفهم.

وأخيرا، كيف يمكننا أن نبني على زخم التعافي من الجائحة؟ ومع بدء عقد يتسم بعقد المزيد من الاجتماعات بالحضور الشخصي، تتزايد مسؤوليتنا عن تنفيذ الإصلاحات. ولم نعد مجبرين على العمل داخل حدود مكاتبنا أو مساكننا، أو من خلال أجهزة منصات التداول عن بعد. فهل تحتاج عقولنا ومحادثتنا إذن إلى تجاوز حدودها التقليدية؟ والمناقشات المتعلقة بتطبيق المفاوضات المستندة إلى النصوص والنظام الداخلي للجمعية العامة احتلت على نحو متزايد قدرا كبيرا من تركيزنا. ويمكننا أن ننظر في استكشاف أساليب بديلة، لا سيما عندما نجيب على السؤالين الأولين اللذين أثرتهما للتو.